دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	اتجاهات التجديد فى البحث الصرفي المعاصر : دراسة فى المنهج
المصدر:	مجلة الدراسات الشرقية - جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية - مصر
المؤلف الرئيسي:	كريري، مجلي محمد أحمد
المجلد/العدد:	ع53
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	يوليو
الصفحات:	671 - 729
رقم MD:	708316
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	علم الأصوات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/708316

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر
(دراسة في المنهج) (*)

د.مجلي محمد أحمد كريري (**)

مقدمة :

يأتي هذا البحث في إطار السعي لإبراز اتجاهات التجديد في الدرس الصرفي العربي عند المحدثين من خلال ما قدموه من أفكار تتصف بالجدة في أطروحاتهم العلمية في ضوء معطيات علم الأصوات والنظريات اللسانية الحديثة إذ زوّدت هذه المعطيات الباحثين اللغويين العرب بمنهجية مكنتهم من إعادة النظر في كثير من النتائج التي كانت شبه ثابتة في الدرس الصرفي العربي.

وقبل البدء في عرض محاولات التجديد واتجاهاته يرى الباحث أهمية إبراز الملاحظات الآتية:

١- إن ملاحظات اللغويين القدماء في الظاهرة الصرفية جاءت ضمن نظراتهم اللغوية ؛ إذ يذكرون ملاحظاتهم العلمية شاملة جميع علوم العربية أصواتًا ، وبنية ، وتركيبًا ودلالة ، وبلاغة إلى جانب رواية الغريب، وتفسير آيات القرآن الكريم دون حدود فاصلة تميز كل مستوى لغوي عن غيره ، ولا نبعد عن الحق إن قلنا إن الدرس الصرفي العربي بدأت تتضح ملامحه عندما استقل المازني بأول مؤلف يضم أبوابًا صرفية تقتصر على دراسة هيئة الكلمة ، فيستمر تطوره

---

* – هذا البحث مدعوم من قبل برنامج دعم البحوث والباحثين بجامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية برقم : KKU_SO16_10

** أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها كلية العلوم الإنسانية – جامعة الملك خالد .

وتكتمل عناصره عندما يصفه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) بأنه "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[١]. وتظهر ملامحه في علم مستقل في ضربين من التفسيرات .

أ) تغيير يعتري أبنية الكلم ويترتب عليه تغيير في المعنى .

ب) تغيير لفظي يعتري أبنية الكلم ولا يؤدي إلى تغيير في المعنى وذلك كتغيير (قال ← قول) و (باع ← بيع) .

٢- تنبَّه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها كما تنبهوا للدور الذي يقدمه علم الصرف لدراسة الجملة وتحليل عناصرها إذ مهّدوا للأبواب النحوية عن الكلمة وأقسامها وعن الشروط الصرفية التي يقوم عليها عدد من الوظائف النحوية ، وذلك دليل فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية، فالصرف عندهم يمثل المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي .

٣- كان القدماء يرون الصرف صعبًا عويص المذهب لا يدرك بيسير الطلب ، ولا يحصله المرتقي ضعيف الهمة. يذكر المازني : " والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد ثقب في العربية ، فإن فيه إشكالاً على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو " [٢]. ويؤكد ابن جني (٣٩٢ هـ) ذلك بقوله : " إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه ، ومعينًا على معرفة أغراضه ، ومعانيه وعلى تصرف الحال" [٣]. ثم يذهب ابن عصفور (ت٦٦٩ هـ) إلى أن دليل غموضه كثرة ما يواجه من السقطات فيه لجلة العلماء [٤].

ومع وصفهم للصرف بأنه صعب لا يدرك بيسير الطلب فقد قدموا إنجازًا لغويًا فريدًا ، فقد كان قسم الصرف الذي عُني الصرفيون فيه " بالأصول و الزوائد ، وبيان المشتق والجامد ، وتحديد أشكال الصيغ ، وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها ،

والزيادات ، وأماكن زياداتها ، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال أو قلب أو حذف وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أيُّ مكان آخر في عالم اللغويين قديمًا وحديثًا ، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل دائمًا كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم "[٥].

٤- إن الصرف لم ينل النصيب الذي ناله قسيمه النحو من التأليف فهو "لغموضه قل التصنيف فيه، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف ، وهو ليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الروّاد"[٦].

وإذا كان علم الصرف من أدق العلوم وأغمضها وشهد به أكثر المتقدمين والمتأخرين ، فإن صورة هذا العلم كما كانت عليه ، وطبيعته كما قامت في أذهان دارسيه الأوائل ، وكذلك نظريته التي أقيم عليها تحليل البنية قد كانت في أذهان المعاصرين أشد غموضًا ودقة[٧]. ولذلك لم يحظ بالعناية التي حظي بها قسيمه النحو العربي في الدراسات اللغوية المعاصرة ؛ فبينما يتوزع الدس اللغوي القائم على المفاهيم اللغوية المعاصرة كثرة من التطبيقات العربية للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي ، وجملة من بحوث لغويات النص والخطاب ، يقف الصرف بمنأى عن مثل هذه الدراسات[٨].

وما جاء فيه من دراسات استغرقته التفصيلات في مفردات وجزئيات دراسة البنية فجاءت بعيدة عن معالجة المنهج الذي قامت عليه .

غير أن هناك عددًا من الدراسات اتجهت إلى الكشف عن ملامح النظرية الصرفية وتعد من أهم الدراسات السابقة في مجال هذه الدراسة.

١-ما تناوله محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابين هما :

(نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج) [٩].

و(النظرية اللغوية في التراث العربي) [١٠].

أما الأول فقد خصصه كاملاً لمحاولة تحديد ملامح النظرية الصرفية في التراث العربي ، وأما الأخير فقد تناول في فصل منه نظرية الصرف ضمن النظرية اللغوية عامة ، مع شيء من التعديل عما كانت عليه في الكتاب الأول.

وهذه الدراسات تعالج الجانب التنظيري من الدرس الصرفي وتعنى في المقام الأول برصد النظرية الصرفية في الدرس التراثي العربي. وتكشف عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية هي:

أ) الميزان الصرفي . ب) العلامات التصريفية . ج) الجداول الصرفية.

عيَّنت وظائف كل واحد منها وبيَّنت كيف تفي هذه المناهج الثلاثة بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية ، ويقارب البحث هذه المناهج الثلاثة بثلاثة مناهج استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة في الدرس العربي تسمى مناهج الوحدة – العملية (التغيير) item – process والوحدة – الترتيب item – arrangement والكلمة التصريف word – paradigm ويشرح البحث كيف يغطي الميزان جميع التغييرات الصرفية في الكلمات العربية[١١].

١-نموذج الجداول التصريفية:

وهو نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأفراد لكل وجه تصريفي نوعًا ، أو عددًا ، أو شخصًا ، وذلك كأفراد الضمائر وتغطي الجداول التصريفية التي ليست لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن ، كما أنها لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها[١٢].

ومن تطبيقات الجداول التصريفية في الصرف العربي إحصاؤهم لصيغ الضمير المختلفة ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة. يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه : " وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، وأنت للمخاطب ...." [١٣].

ومما يؤخذ على هذا النموذج " أنه لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية مثل الضمائر ، وأسماء الإشارة الموصولة .. إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة وليس لها طريق صرفي ثانٍ كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تفسيرها"(١٤).

٢-نموذج العلامة .

ومن خلاله يقوم الصرفيون برصد التغيرات التي تصاحب بعض عمليات التصريف، كالتأنيث بالتاء ، أو الألف مقصورة ، أو ممدودة والتثنية بالألف والنون ، أو الياء والنون ، وجمعي التصحيح.

وتظهر تطبيقاته في العمليات التصريفية التي تنتقل فيها الكلمة من حالة إلى حالة كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ، ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع ، كما جاء في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب. يقول ابن السراج (٣١٦هـ) : " التأنيث يكون على ضربين : بعلامة وبغير علامة ؛ فعلامة التأنيث في الأسماء تتكون على لفظين : فأحد اللفظين التاء تتبدل في الوقف هاء ، والآخر الألف" (١٥).

٣-نموذج الميزان الصرفي .

يصف الباحثون المحدثون هذا النموذج بأنه "درة الصرف العربي يقوم على التمييز بين الحروف والحركات من جهة ، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى ، وهو يمثل عملاً عربيا خالصًا لا يشترك معهم فيه أحد ، بل يرونه تحديًا للعقلية الغربية التي لم تالف في الصرف هذا النمط من التجريد " (١٦).

وتتمحور فكرته حول : "رصد الجذور التي تشكل أساس الكلمات مع إتباع رصد هذه الجذور باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجذور ، وبيان طرف توليد هذه الأوزان " .

وكثيرًا ما نقرأ في كتب التراث حول رصد الصرفيين الأوزان والأبنية العربية عددها وإحصاءها ، ينقل السيوطي (٩١١ هـ) عن ابن القطاع ( ) قوله: " قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال ، وأكثروا منها ، وما فيهم من استوعبها ، وأول من ذكرها سيبويه (ت ١٨٥ هـ) في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة ، وكذلك أبو بكر بن السراج ، ذكر منها ما ذكره سيبويه ، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً ، وزاد أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا ، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد ، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ، ومتني مثال وعشرة أمثلة"(١٧).

ومن مميزات نموذج الميزان الصرفي "أنه يتفق والتركيب اللغوي للعربية ؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر ؛ فلا يصلح لها منهج (الكلمة – التصريف) أو الجداول التصريفية ؛ لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية ، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية " (١٨).

ويتفوق أيضًا على نموذج العلامة لأن الثاني لا يصلح إلا في حالة وجود العلامة على نحو قريب من منهج الوحدة – الترتيب.

٢–بحث للأستاذ الدكتور محمد سعيد الغامدي عنوانه : (الدرس الصرفي العربي:طبيعته وإشكالاته) .وقد عنيت هذه الدراسة بصورة رئيسة بإظهار أهم الأمور التي رسمت ملامح الدرس الصرفي العربي وشكلت أساليب تحليل البنية فيه ، فبدأت تمهيدًا لذلك برسم صورة إجمالية موجزة لمسيرة استقلال علم الصرف عن علوم اللسان العربي بعامة ، وعن الدرس النحوي الذي كان الصرف جزءًا منه بخاصة، ومن ثم تهيأ للشكل لأن يصبح حقلاً معرفيًا خاصا له نموذجه المستقل. ثم اتجهت الدراسة إلى إيضاح أهم مفاهيم الحقل الصرفي في محورين ، أحدهما :

أوجه العلاقة بين الصرف والتصريف والاشتقاق ، والآخر : مفهوم الحرف والحركة عند علماء العربية .

ثم حاولت بلورة أسس النظرية الصرفية في التراث العربي بإيضاح ما حفل به الحقل الصرفي من تحولات وما واجه من إشكالات ثم عرض بعد ذلك للتبويب الصرفي. وختم الورقة بحديث عن الصور القائمة في أذهان الدارسين المعاصرين عن الدرس الصرفي العربي في محاولة لفت نظر الباحثين إليها .

-مفهوم المنهج .

لقي سؤال المنهج في القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا على صعيدي البحث النظري والتطبيقي واحتل في المعرفة الحديثة مكان الصدارة ، فأصبح السؤال عن المنهج وبنائه ، والمنهج و منطلقاته ، والمنهج وتطبيقاته ، غاية كل بحث ، وسؤالاً يفرض نفسه على الباحثين والنقاد(١٩).

وعند تتبع مفهوم المنهج في اللسان العربي نجد أنه يرد على معنى (الطريق الواضح) قال تعالى : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة : ٤٨). والمنهاج الخطة المرسومة ومنه منهاج الدراسة ، ومنهاج التعلم ونحوهما والجمع مناهج... (٢٠). ولفظ (منهج) مأخوذ من (نهج). جاء في اللسان : " طريق نهج : بين واضح وهو النهج .. وطريق نهجه وسبيل منهج ، ومنهج الطريق أوضحه .. وأنهج الطريق وضح واستبان وصار نهجًا واضحًا بينًا " (٢١).

أما تتبع تعريفات المنهج فقد يفضي إلى عدم الوصول إلى معرفة حقيقية إذ يمكن تعريفه بأنه :"وسيلة من وسائل تصور الموضوع أو تمييزه عن غيره أو إمساكه"(٢٢).

أو هو : " خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها" (٢٣).

كما يعني المنهج "طريقة الفحص أو البحث عن المعرفة " (٢٤).

أو هو "سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي اتباعها بكيفية منسقة ومنظمة ، أو هو طريقة في تصور وتنظيم البحث أو هو تنسيق من الأدوات الإجرائية المساعدة على ضبط البحث والوصول إلى الحقيقة ، أو هو جواب عن سؤال >كف نصل إلى تحقيق الأهداف " (٢٥).إلخ.

هذا هو المنهج الشائع للمنهج وهو يتقاطع جزئيًا مع بعض المصطلحات الأخرى القريبة من مصطلح منهج كالمقاربة ، والتناول ، والاتجاه ، والمعالجة والدراسة .

وقد يعادل مصطلح منهج مصطلح النظرية أو النموذج النظري ، وهو عبارة عن مجموعة من القناعات أو المرجعيات النظرية والتطبيقية التي تسلك ميدانًا معرفيًا معينًا (٢٦).

-نظرة عامة في البحث الصرفي عند المحدثين .

يتمثل البحث الصرفي في الدرس اللغوي المعاصر في اتجاهين ، هما :

١-اتجاه تعليمي تيسيري يحاول إعادة عرض القواعد الصرفية التي قدمها لهم كتب التراث بطريقة مغايرة لما كانت عليه ولم يقدم جديدًا يضاف إلى الفكر الصرفي. فالقواعد هي كما جاءت بها كتب التراث والأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل. إذ اقتصر الباحثون في هذا الاتجاه على اختصار القواعد والشروح والتعليقات وحذفها ، واستعمال الأسلوب السهل البسيط (٢٧).

وقد ظهر هذا الاتجاه التيسيري في بدايات الانفتاح على الحضارة الغربية في هيئة محاولات جزئية لا تخرج في محتواها عن المنهج القديم وأذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر : كتاب (شذا العرف في فن الصرف) لأحمد الحملاوي الذي ضمن كتابه ما حفظه من مسائل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في أوضح المسالك .

وكتاب (عمدة الصرف) لكمال إبراهيم حاول به تقريب مادة علم الصرف إلى أفهام الطلبة ، ويوفر للأساتذة بعض الوقت ويكفيهم عناء المرجعيات الطويلة. أما كتاب (الصرف الوافي) لهادي نهر فقد نهج فيه المؤلف نهج أستاذه عباس حسن

في (النحو الوافي) باستعمال الجداول الميسرة والمساعدة على الفهم والإيجاز ، وقد أولى التدريب والتطبيق أهمية كبرى في كتابه .

ووضع عبده الراجحي (التطبيق الصرفي) بغية مساعدة طلابه على فهم كثير من مسائل الصرف وحذف فيه كثيرًا من المسائل الافتراضية وأضفى على مسائله عددًا من الأمثلة المعاصرة .

ويلاحظ على كتب التيسير أنها لم تأت ولم تحاول الإتيان بفكر صرفي جديد ، وليس من أهداف بحثي تتبع محاولات اتجاهات التيسير في تعليم الصرف فقد سبقت إليه دراسات عدة[٢٨].

٢-اتجاه يحاول التجديد في الفكر الصرفي العربي في ضوء:

أ) المنهج الوصفي الحديث . ب) معطيات علم الأصوات الحديث.

ج) النظريات اللسانية المعاصرة .

إذ انطلقوا إلى إيجاد تفسيرات وتعليلات حديثة للصرف العربي أفادوا فيها من النظريات اللسانية الحديثة ، ومن معطيات علم الأصوات الحديث وتطوره في العصر الحاضر .

ويظهر ذلك في عدد من الدراسات الصرفية غير كثيرة نشدت المفاهيم اللغوية المعاصرة أذكر منها :

١- اتجاه في تقسيم الكلم العربي إلى سبعة أقسام[٢٩] استنادًا إلى "طائفة من المعاني ومعها جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني "[٣٠].

٢- اتجاه يستند في بيان خصائص النظام الصرفي العرفي معطيات علم الأصوات الحديث ويمثله دراسة (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث)[٣١]. ودراسات أخرى.

٣- اتجاه يعتمد على نظام المقطع الصوتي لتحليل وتفسير التفسيرات التي تجري على البنية وفق المنهج الصوتي ويمثله دراسة (المنهج الصوتي للبنية العربية :

رؤية جديدة في الصرف العربي) حيث يرى أن التجديد لم يتم على النحو التام ؛ إذ لا ينبغي أن يقتصر على تقديم بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات ، أو تعديلات لطائفة ، أو أكثر من المسائل النحوية .. المنهج العام .. المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح[٣٢]. ويقصد به دراسة أبنية الكلمات صوتيًا.

٤- اتجاه يقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها وتمثله دراسة (دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية) [٣٣].

٥- اتجاه يعتمد على رصد توظيف القيم الصرفية في منهجي النحو والمعجم في دراسة عنوانها : (دور الصرف في منهجي النحو والمعجم) [٣٤].

٦- اتجاه يقوم على معالجة طبيعة الجذور في الكلمات العربية من حيث الثنائية والثلاثية ، ومن حيث الطبيعة الثقافية لصوامتها وصوائتها[٣٥]. ويمثله دراسة (التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية) .

٧- اتجاه يعتمد على دراسة الطبقات الاسمية ومفهوم الذرّة في المجموعات الصرفية ، وتمثله دراسة عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه (البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة) [٣٦].

٨- اتجاه يقوم على الدراسة العلمية للغة وفق اللسانيات الحديثة كنظرية انشطار الفتحة[٣٧]. ويمثله تطبيقيًا : دراسة (مصدر الثلاثي في اللغة العربية : دراسة صرفية) [٣٨]. وهي تقوم على تتبع مصدر الفعل الثلاثي والفعل الرباعي وفقاً لنظرية انشطار الفتحة .

اتجاه تجديدي في تقسيم الكلم :

أجمع النحاة أو كادوا يجمعون على أن الكلم في اللغة العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، فمذ قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) : "الكلم : اسم وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى

ليس باسم ولا فعل "[٣٩]. تلقاه النحاة بعده بالقبول[٤٠]، بل جعله المبرد (ت ٢٠٨ هـ) التقسيم الأمثل للكلام في العربية ، وغيرها قال : "لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة "[٤١]. وعدّه الزجاجي (ت ٣٣٨ هـ)، من الأشياء التي تعرف ببديهة العقل لأن "المخاطب والمخاطب ، والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض ، تنوب في العبارة عنها أسماؤها ، أو ما يصوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر ، ونهي ، أو نداء ، أو نعت ، أو ما أشبه ذلك ، مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ؛ فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم ؛ والخبر هو الفعل وما اشتق منه ، أو تضمن معناه وهو الحديث الذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف ؛ ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع "[٤٢].

وعلى الرغم من إجماع النحاة على تقسيم الكلمة في ثلاثة أقسام إلا أنه "ورد في النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكلم أربعة فأضاف إلى الاسم ، والفعل ، والحرف قسماً رابعاً هو اسم الفعل سماه (الخالفة)[٤٣]. وبذلك كسر الطوق الذي فرضه النحاة القدماء على تقسيم الكلم واضعًا هذا البعض إشارة الدعوى إلى إعادة النظر في التقسيم[٤٤].

وفي إطار اهتمام اللغويين المعاصرين بأقسام الكلام العربي وجه عدد غير قليل من الباحثين المحدثين الاعتراض والنقد للتقسيم الثلاثي وحجتهم "أنه تقسيم عقلي عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً ولا يصدق على جميع اللغات " [٤٥] وأنه نتيجة انحصاره في ثلاثة أقسام ترك بعض أنواع الكلم دون انتساب إلى قسم بعينه[٤٦]. فيرى أحدهم أن النحاة القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي "متبعين فيه ما جرى عليه فلاسفة اليونان ، وأهل المنطق ، من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها : الاسم ، والكلمة ، والأداة ، ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء ، شق الأمر عليهم "[٤٧].

وبعد أن تحدث بعضهم عن أقسام الكلام الثلاثة تناول النحاة بالنقد فقال : "فالفعل والاسم والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس ، ولكنهم لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية ، أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل.. ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي ، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم ، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ، ولا تعريف الأفعال ؛ ولا تعريف الأدوات ، ولم يعرض لها سيبويه ، أو يشير إليها في تقسيمه ، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة..."(٤٨).

ولا يتورع بعضهم فيصف النحاة القدماء بأنهم خضعوا لتأثيرات بعيدة عن روح اللغة فيقول: "مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية ، وعلى مدى أزمنة طويلة ، فقد شعرت أن بعضًا من آرائهم في مسائل عديدة – ومنها تقسيم الكلام – قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العامة للغة وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية ، ولم ينطق بها لسان العرب "(٤٩).

ومع الحدة التي ظهر بها كلامه لم يتطوع مشكورًا ليبين ما هذه التأثيرات البعيدة عن فهم الروح العام للغة التي هبت رياحها على النحاة القدماء وما الأساليب اللغوية التي جاءت عنهم في صورة لم تعهدها العربية ؟

بل اكتفى بتوجيه النقد دون بيان لدوافعه ، وذلك دأب كثير من اللغويين المحدثين شرعوا في نقد التقسيم الثلاثي للكلام ومن أتى بصورة بعدت بهم عن الموضوعية إلا القليل ولعل الدكتور تمام حسان أكثر اللغويين المحدثين موضوعية وأسلمهم طريقة في محاولة إعادة النظر في تقسيم الكلام حيث أشار إلى إمكان

إعادة تقسيم الكلام شرط سلامة الأسس التي يقوم عليها التقسيم الجديد يقول : "ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا ، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، أمكننا أن نصل إلى شيئين:

١ –أن الكلمات العربية يمكن أن نعيد تقسيمها القديم .

٢ –أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيمًا جديدًا ، ونحن مطالبون أن نأتي بهذه الأسس التي ينبني عليها تقسيم الكلمات"(٥٠).

وأيًا كانت دوافع اللغويين المحدثين وطرائق تقسيمهم للكلام فإننا نلمس في كلامهم اتفاقًا بأن يستعاض عن التقسيم الثلاثي الذي أقره النحاة القدماء بتقسيم آخر جديد يستند إلى مقتضيات علم اللغة الحديث وبناء عليه اقترحوا تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه وتختلف في وجوه ، كاختلافها في الأسس التي قامت عليها وتتفاوت في مدى صلاحيتها للكلام العربي وأبرز هذه التقسيمات :

١ –أورد إبراهيم أنيس تقسيمًا(٥١) دافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه حيث بين أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلم أدق من تقسيم النحاة القدماء يتلخص فيما يلي:

أ) الاسم ويشتمل على العلم العام ، والعلم الخاص ، والصفة.

ب) الضمير ، ويندرج تحته : الضمائر ، ألفاظ الإشارة ، الموصولات ، العدد.

ج) الفعل..

د) الأداة، وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة من غير ما ذكر في الأقسام الثلاثة وذكر منها الحروف بأنواعها والظروف زمانية ومكانية(٥٢).

وإذا كان إبراهيم أنيس قد ذكر الأسس التي أقام عليها تقسيمه الرباعي في ثلاثة أمور : المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام(٥٣). إلا أنه من جانب آخر وقع في

عدة مغالطات تضعف تقسيمه "لأن الأسس التي وضعها للتفريق بين أقسام الكلام مجملة ؛ ترتب عليها تداخل بعض الأقسام في بعضها الآخر ، فاندرجت الصفة تحت الاسم مع اختلافها عنه – في دلالتها على الحدث– واندرج العدد تحت الضمير مع كونه من الأسماء واندرج بعض الظروف تحت الأداة مع كونه من الأسماء، ولم تعرف أين يوضع اسم الفعل مع انفراده بخصائص خاصة "(٥٤).

٢–بعدما وجه مهدي المخزومي نقده للنحاة القدماء وتقسيمهم الثلاثي اقترح تقسيمًا جديداً رأى أنه أولى بالقبول ، ورأى أن الكلام العربي أربعة أقسام :

أ) الفعل ب) الاسم ج) الأداة د) الكنايات.

ويريد بها "طوائف من الكلمات تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص"(٥٥). وأدرج في هذا القسم : الضمائر : والإشارة ، والموصولات والمستفهم به ، وكلمات الشرط .

ويظهر أن الدكتور المخزومي انشغل بنقده للنحاة القدماء فلم يذكر لتقسيمه أسسًا يقوم عليها حتى يمكن وصفه بالموضوعية ،بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل ، من حيث الشكل ولم يذكر علامات للأداة والكنايات بنظرة عجلى نجد الدكتور المخزومي قد اعتبر بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات ، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام ، ونشترط بأداة الشرط.

٣–وقسم الدكتور حسن عون الكلام العربي إلى ثمانية أقسام : الاسم ، الفعل ، والحرف ، والصفة ، والظرف ، والضمير ، والإشارة ، والموصول ، لكنه لم يحدد كل قسم منها ، ولم يبين الأساس الذي بني عليه هذا التقسيم ، واكتفى بطرح رأيه بأن تقسيم الكلمة في النحو العربي متخلف ، وفي حاجة ملحة إلى النظر استدراكًا لما فات ، وإشفاقًا على الدارسين(٥٦).

٤–بدا واضحًا أن اهتمام تمام حسان بمسألة تقسيم الكلم قد فاق اهتمام الكثيرين من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة ، وقد ظهر هذا الاهتمام في محاولتين لعرض تقسيم جديد.

الأولى : قسم الكلمة فيها إلى أربعة أقسام[٥٧]:

الاسم ، الفعل ، الضمير ، الأداة.

معتمدًا في تقسيمه على مجموعة من الأسس هي الشكل الإملائي المكتوب ، التوزيع الصرفي ، والأسس السياقية ، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة ، والوظيفة الاجتماعية [٥٨].

الثانية : ما لبث أن طوّر تقسيمه للكلم مستفيدًا من اطلاعه على عدد من الدراسات اللغوية الغربية فقسم الكلام تقسيمًا آخر جاء في سبعة أقسام : الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظروف ، الأداة [٥٩].

والحق أن تقسيم تمام حسان للكلام في مرحلته الثانية هو أكثر التقسيمات[٦٠] شيوعًا وتداولاً عند الدارسين والباحثين المعاصرين ، ويرجع ذلك لوضوح المنهج الذي سلكه ، حيث أوضح الأسس والمبادئ التي يستند عليها ، ثم شرع في تطبيقها على الأقسام السبعة التي توصل إليها عارضًا إمكانات توظيف التقسيم الجديد في تفسير كثير من قضايا النحو العربي التي شاع فيها الخلاف كتحديد نوع اسم الفاعل واسم الفعل وصيغ التعجب .

ومن أجل ذلك يعده البحث محاولة جادة في التجديد في الصرف العربي من حيث تقسيم الكلام.

تقسيم الكلم عند تمام حسان :

قبل أن أوضح المنهج الذي سار عليه تمام حسان في تقسيمه للكلام أشير إلى أمرين:

١-أن الأفكار التي أبداها تمام حسان في تقسيم الكلام هي جزء من أفكار المنهج الوصفي الذي يسير بمقتضاه بوصفه المنهج الأمثل لفهم اللغة وتفسير ظواهرها واستيعاب أسرارها.

٢-أن تقسيمه للكلام قائم على فهمه للنظام الصرفي في اللغة العربية حيث يرى أنه "ينبني على ثلاث دعائم هامة هي :

أ) مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ .

ب) طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة ، وبعضها لواصق ، وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

جـ) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وهي وجوه الارتباط بين المعاني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات ، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني(٦١).

وبناءً على تصوره للنظام الصرفي صرّح "بأننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى"(٦٢).

واستند في تقسيمه الجديد إلى عدد من الأسس ألخصها فيما يلي :

١-أن التقسيم الثلاثي عند نحاتنا القدماء قام مره على أساس المبني وأخرى -عند بعضهم -على أساس المعنى ، والتفريق على أساس أي منهما وحده ليس هو الطريقة المثلى .

٢-أن أمثل الطرق "أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المباني ، ومعها جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني"(٦٣).

طائفة المباني هي:الصورة الإعرابية ، الرتبة ، الصيغة ، الجدول ، الإلصاق ، التضام ، الرسم الإملائي .**وطائفة المعاني** هي :التسمية ، الحدث ، الزمن ، التعليق، المعنى الجملي .

٣-نبه على أمر يرى لزامًا التنبه له بـ "أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعًا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسميه من هذه النواحي جميعًا ،

إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني ، فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط ، وإن تعددت ، أو المعاني فقط وإن تعددت أيضًا "[٦٤].

وبناءً عليه قسم الكلام إلى سبعة أقسام ، هي :

الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الظرف ، الأداة ، الخالفة .

ويظهر تطبيق الأسس التي اعتمدها تمام حسان على الأقسام السبعة التي توصل إليها في الجدول التالي:

الأسس	أنواع الكلم عند تمام حسان						
طائفة المباني	الاسم	الفعل	الأداة	الصفة	الضمير	الظرف	الخالفة
الصورة الاعرابية	نعم	نعم (في المضارع)	لا	نعم	لا	لا	لا
الصيغة	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
الرتبة			نعم	لا	نعم	نعم (مع مدخوله)	نعم يحفظ مع ضميمتها
الجدول الإلصاقي	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
التصريفي	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
الإسنادي	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
الإلصاق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم

الأسس	أنواع الكلم عند تمام حسان						
طائفة المباني	الاسم	الفعل	الأداة	الصفة	الضمير	الظرف	الخالفة
التضام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
الرسم الإملائي	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا
طائفة المعاني							
التسمية	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحدث	نعم في (المصدر فقط)	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
الزمن	لا	نعم	لا	نعم تدل على الزمن النحوي	لا	نعم يستفاد الزمن بالمطابقة	لا
التعليق	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
المعنى الجملي	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم

ومن خلال الجدول يمكن تحديد أبرز ملامح تقسيم تمام حسان في الآتي :

١-ذكر الصفة باعتبارها قسمًا مستقلًا من أقسام الكلم ، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وبذلك أخرجها من دائرة الاسم مبررًا لذلك بعدة أمور:

أ) أن مفهوم الصفة يختلف عن مفهوم الاسم : الذي ارتضاه النحاة ذلك أن النحاة حين عرّفوا اسم الفاعل قالوا : "الصفة الدالة على فاعل ، وعرّفوا اسم المفعول بأنه ما دل على الحدث ومفعوله ، وأن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير، وأن معنى اسم التفضيل هو التفضيل" فهي لا تدل على مسمى بها ، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم ما دل على مسمى "[٦٥].

ب) أن الصفة تشارك الاسم في بعض السمات وتفارقه فتشارك الفعل في سمات أخرى فمن حيث التضام تقبل كما يقبل الاسم النداء[٦٦]، وأن تكون مسندًا إليه ، وأن تكون مضافًا أو مضافًا إليه[٦٧]، ومن جانب آخر تقبل كما يقبل الفعل أن تكون مسندًا ، وكذلك تكون متعدية أو لازمة فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف[٦٨] فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلاً ، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسمًا. وإذا لم تكن الصفة اسمًا من الأسماء ، ولا فعلاً من الأفعال فلا بد أن تكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم[٦٩].

ج) أن الصفة تقبل أن تكون مسندًا إليه ومسندًا في حين أن الاسم يقتصر بأن يكون مسندًا إليه والفعل بأن يكون مسندًا فحسب[٧٠].

د) أن الصفة تقبل أن تخصص غيرها كالأسماء ، فتخصص الإسناد بالتعدية أو السببية. ويخصصها غيرها كالأفعال فتكون الصفة مفعولاً به ويكون لها مفعولاً به، بخلاف الاسم الذي يخصص الإسناد ولا يقبل التخصيص وبخلاف الفعل الذي يقبل التخصيص ولا يخصص شيئًا[٧١].

٢-جعل الضمير القسم الرابع من أقسام الكلم بحيث يشتمل على ثلاثة أقسام : ضمير الشخص ، ضمير الإشارة ، ضمير الموصول .

وعلل إفراد الضمير بقسم مستقل بأمور :

أ) أن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم ، ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل.

ب) أن الضمير يتميز "بالافتقار إلى الحضور مرة والمرجع مرة أخرى والوصل مرة ثالثة ، وذلك يبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم" (٧٢).

ج) أن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني التصريف التي يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها(٧٣).

٣- اقتضت الأسس التي اعتمد عليها أن يفرد الظرف بقسم مستقل ، لكنه يحدده في كلمات

هي : "إذ ، إذا ، إذاً ، لمّا ، أيان ، ومتى وهي للزمان ثم أين ، أنّي ، حيث وهي للمكان "(٧٤). ويقرر بعد ذلك بأن "ليس في اللغة العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى الظرف إلا تلك الكلمات " (٧٥). معللا :

أ) بأن جميع الكلمات تحت قسم الظرف – حسب تصوره – هي جميعًا من المبنيات .

ب) أن الظرف رتبته التقديم على مدخوله سواءً أكان مفردًا أم جملة.

ج) أن الكلمات التي ذكرها تحت قسم الظرف أقرب صلة بالضمائر والأدوات حيث لا تكون لها صيغ معينة ، ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغتها(٧٦).

٤-أفرد الخالفة بقسم مستقل وقال عنها: "إنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي "(٧٧).

وأوضح أن هذه الكلمات أربعة أنواع خالفه الإحالة وهي عند النحاة إسم الفعل ، وخالفة الصوت ويسميها النحاة اسم الصوت ، وخالفه التعجب التي يسميها النحاة صيغة التعجب ، وخالفة المدح أو الذم وهي عند النحاة فعلا المدح والذم(٧٨). ويعلل لذلك:

أ) أنها تختلف في دلالتها عن بقية أقسام الكلم فهي أساليب إفصاحية تستعمل للكشف عن موقف انتقالي.

ب) أنها تقوم بدور المسند دون المسند إليه.

ج) أنها لا توصف بتعد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات(٧٩).

نتائج تقسيم الكلم عند تمام حسان:

يقتضي التقسيم السباعي الذي ارتضاه تمام حسان بناء على مجموعة من السمات المبنوية والمعنوية عدة أمور :

١-يترتب على إفراد الصفة بقسم مستقل القول بوجود جملة وصفية في الكلام العربي لها أحكامها التركيبية ، والدلالية ، إلى جانب الجملة الاسمية والجملة الفعلية عند أكثر النحاة(٨٠).

والجملة الشرطية عند بعضهم(٨١). ذلك إذا كان الأساس في تقسيم الجملة الحكم بما يتصدرها من طرفي الإسناد(٨٢).

وقد أشار إلى ذلك حين عرض لخواص الصفات فقال : "من المقبول أن نتكلم عن جملة وصفية يقابل الجملتين الاسمية والفعلية ويكون هذه الجملة أصلية كما في (أقائم المؤمنون للصلاة) وتكون فرعية نحو (رأيت إمامًا قائمًا تابعوه للصلاة)(٨٣).

٢-حاول إثبات ما يسمى في التراث النحوي باسم الفعل أو صيغة التعجب أو التفضيل بأنها أساليب إفصاحية تندرج تحت قسم مستقل من أقسام الكلمة هو (الخالفة) والقول بذلك يجنب الدرس اللغوي كثيرًا من مسائل الخلاف التي

شغلت النحاة القدماء كما هو معلوم في مسألة القول في (أفعل) [٨٤] في التعجب اسم هو أم فعل وفي مسألة القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان[٨٥].

المآخذ على تقسيم الدكتور تمام حسان:

بقدر ما تميز به تقسيم تمام حسان عن غيره من تقسيمات المحدثين في وضوح منهجه جاءت المآخذ والملحوظات عليه التي ألخص أهمها فيما يلي :

١-ذكر بعض المحدثين أنه اعتمد في تقسيمه على الرسم الإملائي المكتوب "بوصفه معنى يساعد على التعريف بين أقسام الكلم وينبغي ألا نعد هذا مبني من المباني التي يعتمد عليها في التفريق بين أقسام الكلام ، إذ إن الكتابة ما هي إلا رموز يتحكم في وضعها المتكلمون باللغة ، والرسم الإملائي اصطلاح لا يتيسر له التمثيل الدقيق للنطق ، والمعروف أن الرموز الكتابية قاصرة عن الوفاء بالمنطوق ، وثم اختلاف بين عنصر وآخر في هذه الرموز ، وهذه الرموز الكتابية تتطور من جيل لآخر"[٨٦].

٢-أنه لم يجعل للظرف الذي أفرد له قسمًا مستقلاً إلا بضع كلمات هي (إذ وإذا وإذاً ولما وأيان ومتى وأين وأنى وحيث. ويرى أنها تتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات لذا من الأولى أن يدرجها مع القسم الخاص بالأداة[٨٧].

٣-أن ما ذكره تمام حسان ضمن طائفة المعاني (من تسمية وحدث وزمن) يمكن الاستعاضة عنها بأساس واحد أطلق عليه المعنى الصرفي لأن "الدلالة على المسمى هي المعنى الصرفي للاسم ، والدلالة على موصوف بالحدث هي المعنى الصرفي للصفات والدلالة على عموم الحاضر والغائب هي المعنى الصرفي للضمير والإفصاح هو المعنى الصرفي للخوالف وهلم جرا"[٨٨].

٤-وأشار بعضهم إلى تداخل الأصناف المقولية بحيث تشترك أصناف متباينة في نفس السمة المعتبرة فارقة بينهما ، بل قد لا يستقل مقولة معجمية بخاصية تميزها وجميع ما ينتمي إليها عما عداها[٨٩].

برز هذا التداخل بشكل أقلق المؤلف كما يظهر في قوله : "مما تقدم عرفنا أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً ، ومع الضمائر أحيانًا أخرى ، ومع الظروف في بعض الحالات ، مما يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر والخوالف ولا الظروف"(٩٠).

٥-وذكر أيضًا أنه خلط الوظيفة النحوية بالمقولة (القسم) فالظرف ليس قسمًا من أقسام الكلام كما جاء في تصنيف تمام ، بل الظرف وظيفة نحوية. مثلها مثل الفاعلية والمفعولية ، والحالية ، والغائية . لها عوامل مخصوصة ، وتتلقاها قوابل منتمية إلى مقولات مخصوصة. ولما خلط د. تمام بين الوظيفة والمقولة ظهر له فصل النحاة بينهما من قبيل التوسع ، ودليل هذا الخلط أن المفردات التي جعلها د.تمام طرفاً خالصًا قد تتلقى وظائف نحوية أخرى ، والتي جعلها من قسم آخر قد تتلقى وظيفة الظرف"(٩١).

٦-بناءً على حده للظرف بأنه "الكلمة التي تشعر بالزمان أو المكان فقط يمكن جعل بعض الحروف ظروفًا لأنها تدل على نسبة ظرفية مثل (في) و (مذ) و(منذ).

٧-أفرد د. تمام قسمًا للخالفة وذكر بأن الفرّاء (ت ٢٠٨هـ) أطلقه بصفته مصطلح على اسم الفعل ، واعتبره أحمد بن صابر قسمًا رابعًا للكلم. ولكنه – أي تمام حسان – وسع من دائرة الخالفة فجعلها تشتمل على أربعة خوالف هي الإخالة ، واسم الصوت والتعجب ، وخالفه المدح والذم. ويجمع بينها طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس ويؤخذ عليه أنه أدار الحديث في مجال الجمل المركبة وهو يتبني تقسيمه في مجال المفردات. فالإفصاح الذي يتحدث عنه في صيغة التعجب ، أو صيغ المدح أو الذم لا تكشف عنه الكلمة المفردة (ما) أو (أحسن) مثلاً . أو نعم أو بئس وإنما هو نتاج الجملة كاملة ، دليل ذلك أنا لو غيرنا في الجملة بعض التغيير كأن نقول : ما أحسنُ زيدٍ؟ أو ما أحسنَ زيدٌ لتغير الأسلوب ولفهم المخاطب أمراً آخر غير الإفصاح الذي تحدث عنه.

٨-إذا اعتمدنا على أساس المعنى الجملي (الإفصاح) في تقسيم الكلم يمكن أن ندخل في طائفة الخوالف بعض الجمل الإنشائية التي تفصح عن معنى التعجب مثل : (لله دره فارسا) ، (ليت شعري) لأن فيها إفصاحًا عن أمر تجيش به النفس .

وبعد فقد قدم تمام حسان وفق فهمه للنظام الصرفي في اللغة العربية ومنهجه في إعادة تقسم الكلام رؤية واضحة المعالم تمثل اتجاها تجديديا يستند إلى أسس منطلقات يجري تطبيقها على الكلم في العربية فيصل إلى نتيجة مفادها أن أقسام الكلام العربي سبعة أقسام .

ويمكن القول أن تمام حسان يمايز بين أنواع الكلام بمجرد الاختلاف في إحدى السمات من طائفة المباني أو طائفة المعاني في حين أن التقسيم الثلاثي عند علماء العربية كان يضم النوع إلى النوع بالنظر إلى القواسم المشتركة وإن اختلف عنه في بعض السمات .

اتجاه في توظيف معطيات علم الأصوات في تحليل البنية العربية

أدى اتصال اللغويين العرب بالدراسات الصوتية عند الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين إلى نتائج ، أبرزها:

أ) توجيه النقد إلى علمائنا القدامى ، ووصف النظرية الصرفية في التراث العربي بالقصور في بعض جوانبها ، وبمجانبة الصواب في أحايين أخرى. يظهر ذلك جليًا في كتب عدد من اللغويين المحدثين ، فالدكتور الطيب البكوش يصفهم بأنههم لم يحسنوا استغلال خصائص لغتهم الصوتية في مستوى التجويد وتحليل الأبنية ، ولم يوفقوا كثيراً في ربط الصلة بين الصوتيات والصرفيات في العربية وكأنما أعوزهم الخيال عن تصور الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الحظ العربي[٩٢] الأمر ذاته يتردد صداه عند عبدالصبور شاهين فيذكر أن "أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة ،

فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم (الاملاء) فيما هو من ظواهر النطق وخصائص التصريف"[٩٣].

ويصفهم إبراهيم أنيس "بأنهم قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل أصوات المد ، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء في (كتاب)، وكسرة تحت الراء في (ريم) ، وضمة فوق القاف في (يقول) [٩٤] وأشار إلى أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة هي التي جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضيع.

وثمة مأخذ يذكره : تمام حسان على الصرفيين القدامى أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال والإبدال ، لأنهم زعموا في (قال) أنه على وزن (فعل)، وليس على وزن (فال) وعلق على ذلك بقوله : "وما إصرار علماء الصرف على وحدة العينة والميزان بمجد فتيلاً بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المعنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال "[٩٥].

ب) وافق عبارات النقد الموجه للنظرية الصرفية العربية وعلمائها دعوات تترى تدعو إلى توظيف معطيات علم الأصوات ونتائجه في التحليل الصرفي للأبنية العربية. فالدكتور كمال بشر يشير إلى أن الصرف العربي بالذات في حاجة ملحة إلى الرجوع إلى الحقائق التي يقررها الدرس الصوتي[٩٦].

وأن هناك في الصرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبقه العرب عليها ويقول: "ولسنا هنا نرمي إلى مجرد المخالفة أو إدعاء التجديد ، دون مسوغ ، وإنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض أو توهم يشوب هذه الحقائق ويعقدها ، ويجعل البحث فيها عبثًا دون طائل، ومن أشهر الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف"[٩٧].

ويرى تمام حسان "ضرورة الأصوات لفهم الظواهر الموقعية ، كالمماثلة والتخالف والإتباع ، والإعلال والإبدال ، والقصر والمد والإفراد ، والتشديد ، وطلب الخفة والحذف والزيادة والتعويض والنقل والقلب " (٩٨).

ويؤكد عبد الصبور شاهين إلى أن الصرف من أشد الميادين التصاقًا بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، ويعجب لمن يتصدى لتدريس الصرف العربي دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية(٩٩).

والحق أن علماءنا القدماء قد تنبهوا إلى علاقة الصوت بالبنية في عرضهم لبعض المسائل الصرفية(١٠٠) غير أنهم لم يدركوا العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية وبالتالي هم ينظرون إلى كل فرع من هذه الفروع منفصلاً عن الآخر ، وعلى الرغم من أن سيبويه قد جمع في كتابه بين الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية في كتاب واحد إلا أنه لا يمكن الجزم بأن سيبويه قد أدرك بوضوح طبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة أو استفاد الفائدة المرجوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم لخدمة بعضها بعضا .

ومع كثرة الدعوات المطالبة بتوظيف معطيات علم الأصوات في تحليل البنية العربية إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد أفكار نظرية لم تدخل في جانب التطبيق باستثناء بعض المحاولات الجادة أذكر منها :

١-دراسة الدكتور الطيب البكوش(١٠١): فقد اهتدى إلى تطبيق علم الأصوات الحديث - بل وحتى وإن لمامًا - علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا) على وصف النظام الصرفي العربي في نقطة من نقطة الحساسية ألا وهي تصريف الفعل المجرد صحيحاً وغير صحيح ، فاستطاع في وضوح وجلاء أن يستعمل مفهومي (المقطع) و(النبرة) وهما مفهومان جديدان تمامًا بالنسبة إلى التعاليم اللغوية العربية التقليدية ، وكذلك مفاهيم مخارج الحركات طويلها وقصيرها ، وهي مفاهيم موجودة عند النحاة القدامى إلا أن تقديمها عندهم أصبح اليوم غير كاف

– قلنا استطاع – أن يستعمل كل ذلك لإقامة ترتيب تدريجي بين الحركات إما تجاوزًا أو تجانسًا أو تباعدًا وتنافرًا[١٠٢].

لذا يظهر له تحليل مغاير للنحاة القدامى في تفسير التعبيرات الصوتية في الأبنية الصرفية:

١–تحول صيغتي (قول) و(سير) إلى قال وسار يشير إلى سقوط الواو والياء بين حركتين قصيرتين معللاً بأن الواو أو الياء مع الفتحتين حركة ثالثة ، وتتابع الحركات ثقيل في النطق لذلك تحذف (الواو أو الياء فتبقى الفتحتان معاً فتكونان فتحة طويلة ترسم في العربية ألفاً (قال ، سار) [١٠٣].

٢–في قلب عين الفعل المكسورة في (فاعل) من الأجوف همزة (قاول ←قائل) (بايع – بائع) . يذكر "أنه لم يقع قلب وإنما وقع حذف الواو و الياء . وبقيت الكسرة لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وإن نطقت بها ... ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة فقد كان من الضروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل (قائل) " [١٠٤].

ومن خلال معالجته للفعل الثلاثي المجرد بأنواعه كلها وفق معطيات علم الأصوات توصّل إلى عدد من النتائج أبرزها :

١–أن الحركة الأهم التي يجب اعتبارها أولاً في سقوط الواو والياء هي الموالية لها لا السابقة عليها ، لأن السابقة جزء من مقطع مستقل عما يليه بينما الموالية للحرف تكون قمة المقطع الذي يبدأ به[١٠٥].

٢–أن سر السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات فالفتحة مجانسة للضمة ، وللكسرة على حد سوى ، لأنها تقع بينهما (فيثبت نصف الحرف بينهما والفتحة) أما فيما عدا ذلك فإن ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى السقوط[١٠٦].

٣-ويذكر أن أهم ما خرج به من تحليل الفعل السالم ، ولا سيما فعل وتصرفه في المضارع ، هو نزعة العربية إلى التنويع الحركي من الماضي إلى المضارع تنويع تجاوز ، لا تنافر ، لذلك لا نجد فَعُل يفعِل وفَعِل يفعُل.(١٠٧).

٢- دراسة عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي) حيث يمكن وصفها بأنها أبرز الدراسات الصرفية الحديثة التي قامت على توظيف معطيات علم الأصوات داعية إلى مراجعة النظرية الصرفية العربية وقد جاءت أصيلة في تفسيرها للهمزة، وتطبيقاتها لنتائج علم الأصوات في أبواب الصرف العربي كافة ، وبخاصة مشكلات الإعلال والإبدال .

يؤيد ذلك استنادها إلى مجموعة من الأسس والاعتبارات في تطبيقها على أبواب الصرف العربي للوصول إلى عدد من النتائج لذلك قدمها صاحبها باعتبارها منهجًا يعالج فيه قضايا البنية العربية "أسفر إلى قرآء العربية عن نتائج كثيرة ، تتغير بها مفاهيم كثيرة وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل"(١٠٨).

ومنهجه يقوم على عرض الفكرة عند الصرفيين القدماء ثم يقوم بنقد هم ، ليقدم البديل عنها ويتابع تطبيقها في معارضها .

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف فيما يطرحه فقد قدم دراسة وفق منهج معين له أسس وتطبيقات ونتائج مما يعده البحث محاولة جادة للتجديد في الدرس الصرفي المعاصر.

فالأسس التي استند إليها :

١- ضرورة الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وبين كتابتها ،فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق هي أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الغالب الكثير ، وهي من أكثر العوامل تأثيرًا في بنية الكلمة ، ونطقها ، فكأن الكتابة

تؤدي لنا في شكلها المثالي على حين نسمعها من أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة[١٠٩].

٢-يستند إلى اعتبار أصوات المد (الألف والواو واليآء) في مثل (قال ، يقول : يبيع) حركات طويلة مهما يكن موقعها[١١٠]. وهذا اعتبار صوتي خالص يظهر في جميع معالجاتها للتغيرات الصرفية في البنية العربية. ويؤثر هذا الاعتبار في الصرف في مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلاً من أصول الكلمة على خلاف ما يرى القدماء .

٣-يقوم منهج على أساس أن أهم شيء في تصريف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعي ، فالواقع أن هذا النظام هو الذي يفرق بين الاسم والفعل فيها[١١١].

وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام في اللغة ، فيلزم خضوعها لضرورة النظام .

وقد ظهر ذلك جلياً في أكثر ما تعرض له من أبواب .

٤- أن وزن الكلمة يكون على ما هي عليه فعلاً[١١٢]، لا على ما كانت عليه أصلاً "هو بذلك يخالف ما أجمع عليه القدماء بأن تزن الكلمة على الأصل. ورأيه الذي جعله أساسًا في تحليلاته الصرفية ليس بدعة غير مسبوقة . فقد سبق برأي في هذا الاتجاه لعبد القاهر الجرجاني حيث ينقل عنه الرضي قوله في المبدل عن الحرف الأصلي : "يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال في (قال) : إنه على وزن فال"[١١٣].

٥-ينطلق من آراء المحدثين في نظرتهم إلى حروف المد واللين إذ "ينكرون أن تكون حروف المد مسبوقة بحركات من جنسها ، لأن حروف المد هي أنفسها حركات ، وليس هناك تركيب في الحركات ، فالحركة لا تدخل على الحركة من جنسها أو من غير جنسها ، طويلة كانت أو قصيرة ، ولا بد من وجود فاصل بين حركة وأخرى ، كما تقضي بذلك قوانين التركيب المقطعي في العربية التي تمنع أن

تتوالى حركتان في المقطع الواحد ، وتفرض أن يفصل بين الحركة وأختها صامت أو شبهه" [١١٤]. كما ينكر المحدثون أن تكون حروف المد ساكنة ، إذ إنها حركات والحركة لا تكون سكونًا ، لأنها منافية للسكون بطبعها [١١٥].

٦-يتوافق مع النظرة الحديثة في عدم التفريق بين الواو والياء المدتين والألف من جهة وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية ، فتعتبر الأولى مصوتان طويلة وتعتبر الثانية مصوتان قصيرة.

ويؤكد هذه النظرة أحد علماء اللسانيات الحديثة ، وهو (تروبتز كوي) إذ يقول إن الحركات الطويلة التي هي أحرف المد واللين عند العرب تساوي أضعاف الحركات القصيرة التي من جنسها في المخرج وفي الصفات ، فالألف ممدودة أو مقصورة فتحتان ، والواو الممدودة ضمتان ، والياء الممدودة كسرتان ، وهذا يعني من ناحية أخرى ، أن الفتحة نصف الألف والضمة نصف الواو والكسرة نصف الياء"[١١٦].

ومن تطبيقات المنهج الصوتي في البنية العربية:

١-في الفعل الماضي الأجوف :

ذكر الصرفيون القدماء أن الأفعال (قال، باع، خاف) حدث بها تغيير عن أصلها (قول، بيع، خوف) فذكروا القاعدة القائلة "تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا" [١١٧].

وفي ضوء المنهج الصوتي يرى عبد الصبور أن أصل قال : (قول) سقطت الواو في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرتين – الفتحة بعد القاف ، والفتحة بعد الواو في مصوت واحد طويل هو الألف[١١٨] وباعتبار أن المقطع العربي من خصائصه أنه لا يتكون من حركات فحسب كان لزامًا إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في (قول) والكسرة في (بيع) ويبقى فيهما بعد هذا الإجراء فتحتان قصيرتان هما الفتحة الطويلة ، أما (خوف) فتسقط منه الضمة والكسرة معًا ،

لأن وجود أحدهما يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ثم تطول الفتحة الأولى حملاً لها على (قال ، باع) (١١٩).

ووزن هذه الكلمات حينئذٍ لا يصح أن يكون : (فعل) لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاثة مقاطع قصيرة والأمثلة (قال ، باع ، خاف) مكونة من خمسة أصوات فقط أو من مقطعين : طويل مفتوح ، وقصير. لذا وجد عبد الصبور شاهين أن الصواب هو وزنها جميعًا : أن يكون (فال)، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية(١٢٠).

وبدلاً من قاعدة "تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً" التي تفترض أن للواو وجودًا منفصلاً عن الحركة قبلها وبعدها ، يمكن أن يقال (سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية ، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض) (١٢١).

٢-إسناد الفعل الماضي الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة:

يرى الصرفيون القدماء أنه في حالة الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل ، تآء الفاعلين ، نون النسوة) ينشأ ساكنان الأول عين الفعل الأجوف ، والثاني لام الفعل الساكنة بسبب الإسناد

(قَوَلْت ← قَالْتُ ← قُلْتُ).

(عَيْشنَ ← عَاشْن ← عِشْنَ).

ويتم التخلص من التقاء الساكنين بحذف الألف (أي عين الكلمة).

ويراعى بعد الحذف تغيير حركة الفاء ، ففي (قال) تغير إلى ضمة للدلالة على الأصل الواوي ، وفي (عاش) تغير إلى كسرة للدلالة على الأصل اليائي.

وينشأ الساكن الأول كذلك عند نقل حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها؛ ثم قلب الواو والياء لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن كما في :

أقام = أقْوَمْت ← أقاْمَت ← أقَمْتُ.

ويتم التخلص من الساكنين كما رأينا بحذف الساكن الأول وهو عين الكلمة أي الألف المنقلبة عن واو أو ياء(١٢٢).

ويرى المؤلف أنه في غالب الأفعال الجوفاء قد جرت اللغة العربية على تغليب عنصر الفتحة فيها عندما يكون الفعل ماضيًا غير مسند إلى ضمير ، أو مسند إلى ضمائر الرفع الحركية ، أي في حالات : (قال ، قالا ، قالتا ، قالوا) . وفي بقية الحالات يغلب عنصر الضمة في الأول وعنصر الكسرة في الثاني.

فعندما يسند الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة ، مثل : (قُلْتُ ، بِعْتُ ، وقُلْنا ، وبعنا ، وقُلْن وبعْن) والحركة هنا قصيرة ، فوزن الكلمات على التوالي هو قُلْت ، قلنا ، قُلن(١٢٣).

٣ - توكيد الفعل المسند إلى ضميري الجماعة والمخاطبة العركيين:

عدَّ المؤلف النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أمرًا غريبًا لم تعرفه اللغة العربية في نسجها المقطعي إذ جاءت على الشكل / ص ص ح / وهو لا يتوافق والنطق في العربية وكذلك لم تعرف اللغة العربية أداة تتكون من حرف واحد صامت ، كما في نون التوكيد الخفيفة(١٢٤).

لذا فهو ينفرد برأي جديد في تكوين نوني التوكيد ، وهو احتياج نون التوكيد إلى همزة الوصل لتيسير النطق بالساكن فتكتب هكذا (لتذهب إنّ) ويرى بأنها (أن) الناسخة من الحروف المشبهات بالفعل مع فارق هو حين تتعامل مع الأسماء في الجملة تكون همزتها همزة قطع ، وهمزة نوني التوكيد حين تلحق بالفعل تكون همزة وصل ، ومع فارق آخر بينها وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية ، أن همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقاً ؛ لأنها مدرجة في الكلام دائمًا ، لا يبدأ بها أبدًا (١٢٥).

ويرى أن التعامل مع نون التوكيد الثقيلة هو تعامل مع التكوين المقطعي (anna) في غالب الأحوال ، مع مقطعين أحدهما : طويل مقفل (an) /ص + ح + ص)

يتحول إلى (ح + ص) في الاستعمال والآخر قصير مفتوح /ص + ح / في حين تكون نون التوكيد الخفيفة مقطعاً واحداً ، (أنْ an) [١٢٦].

وعلى هذا الأساس أجرى تحليل علاقات هذا التركيب المقطعي بما يتصل به من نهايات الأفعال المختلفة.

عند تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة مثل (ينصرون) يصير الفعل مع النون: (ينصرونَّ) فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيظهر الفعل بعد حذفها في صورة (ينصرون) بنون مشددة (yan/su/ruun/na) بأربعة مقاطع ووجد في الكلمة مقطعًا مديدًا من نوع (ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس فاختصر هذا المقطع إلى طويل مقفل (ص + ح + ص) وصارت الصيغة (ينصُرنَّ). والملاحظ أن ضمير الجماعة الحركي هو الذي تعرض للاختصار ، فضاع نصفه وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة ، أي أن المسند إليه في الجملة ما زال باقيًا ، بعكس ما يقوله الصرفيون من أن واو الجماعة حذفت وضم ما قبل النون دلالة عليها [١٢٧].

٤-في تفسير همز عين اسم الفاعل .

ذكر علماء العربية في صورة اسم الفاعل وصوغه من الثلاثي الأجوف (قائل ، بائع) أنه اجتمع ألفان : زائدة وهي ألف الصيغة ومنقلبة عن أصل وهي الواو أو الياء فأعلت الألف الثانية فصارا. قائل ، بائع[١٢٨]. والأصل فيهما قاوم وبايع فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة ، وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة وهي حاجز غير حصين ، وقد كانت التاء والواو قد اعتلتا في الفعل في قام ، وباع فاعتلتا في اسم الفاعل حملاً على الفعل ، فقلبتا ألفا ، فاجتمع ساكنان ، فأبدل من الثانية همزة ، وحركت هروباً من التقاء الساكنين ، وكانت حركتها الكسر[١٢٩].

وقد فسر عبد الصبور شاهين الظاهرة الصرفية تفسيراً صوتياً يختلف عن التفسير الذي قدمه علماء العربية القدماء. حيث يرى أن المشكلة تكمن في تتابع الحركات ،

فكذلك هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات في (قاوِل) (gaawil) التي هي في الحقيقة (gaa-u-il) وكان نبرة لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات وكذلك في صورة الفعل (بايع) (١٣٠).

ويلحظ أنه يرجع هذه الظاهرة إلى ضعف في البناء المقطعي فسقط الإنزلاق (الواو أو الياء) وحلت محله الهمزة النبرية ، كوسيلة لتصحيح المقاطع ، لا على سبيل الإبدال (١٣١).

نتائج المنهج الصوتي في دراسة البنية العربية:

أسفر المنهج الصوتي – كما أشار صاحبه – عن نتائج كثيرة مؤكدة أن للمقطع الصوتي دوراً كبيراً في معالجة القضايا الصرفية وتفسير كثير من ظواهر الإعلال والإبدال وصور الحذف في البنية العربية ويمكن عرض عدد من تلك النتائج :

١–وضح أن إمكانات المقطع العربي ثلاثة أشكال قام عليها بناء اللغة كلها. يقول:

"فقد تحصل لدينا للمقطع العربي ثلاثة أشكال أساسية هي :

أ) المقطع القصير المفتوح ص + ح

ب) المقطع الطويل المقفل ص + ح + ص

ب) المقطع الطويل المفتوح ص + ح + ح (١٣٢).

٢–من النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير يعطي معنى في ذاتها اللهم إلا حينما نصوغ فعل أمر من اللفيف كما في (وفي) فنقول(ف) ص ح وهي حالة استثنائية استدركتها اللغة بإقفال المقطع بهاء السكت ليصبح المقطع طويلاً مقفلاً(١٣٣).

٣–أشار إلى أن "أكثر كلمات اللغة يتكون من مقطعين على الأقل ، في حال الوصل ، فإن كان استعماله استعمال الأداة أو الضمير فهو جامد لا ينصرف. وإن كان استعماله ليؤدي معنى مستقلاً ، يستفاد منه ، دون حاجة إلى غيره فهو قابل للتصرف. ومن هذا النوع تأتي الأسماء والأفعال(١٣٤).

٤-أن المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) اختفى تماماً من بنية الأسماء المجردة في جميع أشكالها ، وصلاً ووقفاً وقد انحصر هذا الدور في أنه يأتي زائدًا في الكلمات المزيدة ، أو في الصيغ الاشتقاقية ، إلى جانب أنه يأتي في الكلمة نتيجة إعلال وقع في بعض أصواتها ، وبذلك يتحدد مجال ظهور هذا المقطع(١٣٥).

لذا فهو يرى أن الفعل (قُل) قد جاء على هذه الصورة منذ بداية الأمر ، فلم يكن من المستطاع أن يرد بالصورة الثانية (قول) في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر مرتبط بخواص التركيب المقطعي العربية (ص + ح + ح + ص) وهو تركيب ممتنع في العربية إلا في حالتين : حالة الوقف وأن تكون الحركة طويلة متلوة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة كما في (دابة) (١٣٦).

٥-بناءً على رفضه للأصل الافتراضي الذي تحدث عنه علماء العربية القدماء واستناده إلى المقطع الصوتي فإنه يفسر إبدال الواو والياء همزة في (كساء ، وبناء) وبخاصة في حالة الوقف بأن حذفت الضمة المولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة. وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة التي تستعمل قفلاً مقطعياً تجنبًا للوقف على مقطع مفتوح(١٣٧).

٦-ومن نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها الذي استند إليه في تحليل كثير من القضايا الصرفية نظرته إلى الفعل المعتل الآخر ، وهو المنتهي بحركة طويلة مثل (يسعى – يدعو – يرمي) فهو في رأي النحاة يرفع بحركة مقدرة وينصب بتقديرها على الألف ، مع ظهورها في الواو والياء ولكنه في حالة الجزم يجزم بحذف الألف ، أو الواو أو الياء والحركة قبلها دليل عليها .

ويرى أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أية حركات قبل أصوات العلة في أواخرها ، بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ، ليس إلا ، تمامًا كما تحذف

الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح ، فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره .

وبحذف حركة قصيرة من آخر الفعل الصحيح انتهى بصوت صامت ، ولكنه في الفعل المعتل انتهى بالنصف الثاني من الحركة الطويلة ، وهو في منهجه حركة العين ولا علاقة للمحذوف أو المتبقي بلام الكلمة(١٣٨) فهي عنده ثنائية البنية في الاستعمال.

٧-إذا أسند الفعل المعتل إلى ضمير الجماعة (الواو) فإن الصرفيين يرون أن لامه تحذف ، فيقال : غزوْا ورموْا ويرون أن الفتحة على عين الفعل تبين دلالة على أن لام الفعل المحذوف ألف

ويفسر د. شاهين ما حدث بأن الفعل غزا ينتهي بحركة طويلة وحين أسند إليه ضمير الجماعة وهو أيضًا ضمة طويلة اجتمعت حركتان طويلتان ، وهو ما تكرهه العربية في نسيجها المقطعي. وفي هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة ويتم الانزلاق فيها وبين ضمير الجماعة الحركي فتنشأ في النطق واو(١٣٩).

المآخذ على المنهج الصوتي:

أشار عبد الصبور شاهين إلى أن منهجه أسفر عن نتائج كثيرة تتغير بها مفاهيم كثيرة ، لذلك آثر أن يعرض الفكرة القديمة أولا ثم يثني بنقدها وتقديم البديل عنها ويتابع تطبيقها في معارضها ، لكن البديل الذي قدمه لقراء العربية لم يسلم من التعديل(١٤٠) بدا واضحاً في مواطن كثيرة دقة المنهج القديم وأفضليته من منهجه الصوتي.

فمن نتائج منهجه التي يمكن نقدها :

١-ظهر واضحًا اضطراب في البديل الذي قدمه للميزان الصرفي وكرره في مواضيع كثيرة وهو أن اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة(١٤١). ويؤكد

دائمًا أن وزن الكلمة على ما هي عليه فعلاً ، لا على ما كانت عليه أصلاً [١٤٢] و يرى وجوب وزن الماضي الأجوف مثل (قال) و(باع) على (فال) لا فعل – كما هو في الميزان الصرفي – بدعوى عدم نطق العين فيه ، ووجوب وزن الماضي الناقص مثل : (رمى) و (غزا) و (سعى) على (فعا) لا فعل لأن اللام لا تنطق فيه وعقد الصلة بين هذه المعطيات الصوتية والميزان الصرفي على هذا النحو لا فائدة ترجى منه، إذ ما فائدة استخدام الميزان الصرفي إذا كان مجرد محاكاة للمنطوق ولا يمتاز بها أصل من أصل [١٤٣].

وعلى سبيل التمثيل إذا جعلنا (يدعون) على وزن (يفعون) في (الرجال يدعون) و(النساء يدعون) فأي الطريقين أجلب للفائدة استخدام الميزان الصرفي التراثي الذي يميز إسناد الفعل لجماعة الذكور من إشارة إلى جماعة الإناث أم الطريق الذي يرى الإسناد فيهما واحداً .؟

كما يترتب على اعتبار الصيغة في الميزان الصرفي تعدد وزن الكلمة الواحدة تبعاً لاختلاف اللهجات .

٢–ظهور تناقض في كلامه في أكثر من موضع ، ففي نظرية للواو والياء يرى أنهما "نتيجة تتابع الحركات المختلفة طويلة أو قصيرة"[١٤٤] و"أن الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء[١٤٥]. نافيًا بذلك أي كينونة فونيمية لهما محددًا حاجتهما بأنهما انزلاق بين حركتين وأن كليهما صوت بيني.

لكنه رجع عن القول بعرضيتهما واصفًا لهما بأنهما أصليتان وأن الفعل المعتل يرتد إلى أصل واوي أو يأتي في إسناد الفعل الناقص المعتل بالألف نحو (يسعى) إلى ألف الاثنين حيث وجد ألف الاثنين (وهي فتحة طويلة) قد أعقبت عين الفعل ولا يمكن أن ينشأ عنهما ازدواج فيضطر المؤلف إلى الرجوع بالقول إلى أصالة الواو والياء . يقول:

"فالفعل المعتل عند الإسناد إلى ألف الاثنين يكتفي بحركة العين القصيرة ، التي تكوّن مع الفتحة الطويلة بعدها وهي (ألف الاثنين) مزدوجاً ينشىء الواو أو الياء ... ولا ريب أن لامات هذه الأفعال المعتلة ذات علاقة بأصلها اللغوي (بائية أو واوية)"[١٤٦].

يلخص البحث أهم الأفكار التجديدية التي تبناها رواد الاتجاه الصرفي الصوتي فيما يلي

- النظر إلى أصوات المد (الألف ، الواو ، الياء) بأنها مصوتات (vowels) ورفض كونها أحرفا صامتة (consonants)
- التفريق بين نوعين من الواوات والياءات ، الواو والياء أصوات مدية وهي بمثابة حركتين من جنسهما (الضمة والكسرة) والواو والياء غير المدية وتعد من الحروف الصامتة وتتشكلان بفعل الانزلاق بين مصوتين قصيرين
- الاعتماد على المقطع الصوتي بشكل كبير في معالجة القضايا الصرفية في باب الإعلال والإدغام .

الصرف العربي واللسانيات الحديثة .

أفاد عدد من اللسانين العرب من اطلاعهم في اتجاهاتهم لبناء الكلمة وتحليلها في الأعمال اللسانية الغربية[١٤٧] التي قدمت عدداً من الأطروحات والاقتراحات المتعلقة ببناء الكلمة والمبادئ التي تحكمها بطرق اختلفت من باحث لآخر بالنظر إلى المفهوم الذي تبناه كل باحث في دراسة الكلمة . لقد درست الكلمة باعتبارها نظرية للمعجم عند بعضهم ، ومنهم من قدمها باعتبارها موضوعاً للصرف أو التركيب، ومنهم من درسها ضمن مكونات صرفي مستقل عن المعجم وعن التركيب على أساس أنها مجال للمكون الصرفي[١٤٨].

وأذكر من الأطروحات التي يمكن وصفها بالجدة في الرؤى والأفكار فتمثل تجديدا في الفكر الصرفي العربي :

١-نظرية بناء الكلمة عند عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة .

٢-نظرية انشطار الفتحة عند إدريس السغروشني .

٣- مقاربات بناء الكلمة وتحليلها عند حسين الزراعي في كتابه بناء الكلمة وتحليلها.

أبرز ملامح نظرية عبد القادر الفاسي الفهري في بناء الكلمة .

استهل عبد القادر حديثه في بناء الكلمة بإقرار حقيقة مفادها قلة الدراسات التي تعالج شكل طبيعة الكلمة العربية وصورتها ، والمبادئ التي تضبط سلامة تكوينها ، يوازي هذه كثير من الخلط وعدم الوضوح في التنظير للكلمة في البحث اللساني الحديث بصفة عامة ، وكذلك عدم الاتفاق على مسلمات في خصوص التمثيل لها[١٤٩].

ثم تحدد النظرية الصرفية عنده ثلاث مجموعات من الذوات ضرورية لقيام أسسها:

أ) مجموعة من الذوات أو الموضوعات الصرفية Morphological objects وهي الجذور أو (المادة الصامتة الأصلية) والجذوع أو (المادة المقطعية التي تتموضع في علائق الاشتقاق) ، واللواصق (بما فيها السوابق واللواحق والأواسط) ، التي تتصل بالجذور لتكون الجذوع ، أو بالجذوع لتكون جذوعاً مركبة ، أو كلمات تدخل التركيب .

ب) مجموعة قواعد تؤلف بين الموضوعات الصرفية.

ج) أبجدية لأجزاء الكلام هي :

(-س) (سمه الاسمية) و (-ف) (سمة الفعلية) أساساً ، وتمكن من رسم الكلمات مقوليا . وهذا الرسم المقولي هو ما يمثل الصلة بين الصرف والتركيب[١٥٠].

- **نظرية انشطار الفتحة عند السفروشني:**

تعد نظرية انشطار الفتحة عند السفروشني أبرز محاولات التجديد في الدرس الصرفي العربي ، إذ اقترح نموذجاً لدراسة المصادر في اللغة العربية ، وأسس بناءً عليه نظريته ، وقام بتطويرها ابتداءً من (١٩٨٧م) [١٥١].

وقد أعطى مفهوماً لنظرية انشطار الفتحة يقول فيه : " إن الفتحة في هذا التصور، عنصر يحتوي بالكمون الضمة والكسرة ، ويخضع لقانون الانشطار ، كانشطار الذرة والخلية. فانشطار الفتحة خاصية تكوينية ، وليس خاصية تزامنية كما عند كرلوتش (Kurylowicz (1962 فالإبدال الصرفي فتحة: ضمة وكسرة عند هذا الأخير ، نتج تاريخياً عن الإبدال الصواتي الذي تبدل بموجبه كل ضمة وكسرة فتحة في سياق حروف الحلق ، كما في تصريف الفعل ، ولهذا يجب أن نميز بين الإبدالين. فالإبدال في (يذْهَب)بدل (يَذْهُب أو يَذْهِبُ)إبدال صواتي ، والإبدال في حالة (كرُم كرَما) إبدال صرافي [١٥٢].

الأسس والمبادىء التي قامت عليها النظرية .

١-ينطلق السفروشني في نظريته من فكرة جزئية الفتحة في الألف إذ يقول: "إن الفتحة بعض الألف ، وكما أن الألف ليس بأصل فإننا نفترض أن بعضه وهو الفتحة ، ليست بأصل كذلك.

ويفترض أن العلاقة بين الألف والعلتين العاليتين /و/ و /ي/ هي نفسها بين الفتحة والحركتين العاليتين /ـُ /و / ـِ / وكذلك إذا كان الألف يمثل الـ /و / و / ي / في الأسماء والأفعال ، فإننا نفترض أن بعضه وهو الفتحة يتكشف عن / ـُ/ و / ـِ / فالفتحة /ـَ/ يمكن أن تنشطر في النسق إلى / ـُ / و / ـِ / وهذا التكشف هو ما نسميه انشطار الفتحة "[١٥٣].

٢-تقوم على الإبدالات الحركية الصرفية التالية:

الإبدال فتحة : ضمة وكسرة ، وتمثل له القاعدة (١) .

والإبدال حركة : صفر أو حركة مختلسة ، ويمثل له القاعدة (٢).

١ - 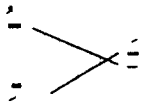

٢- (أ) ح ← ϕ / # س ح س - س (ح س) #

(ب) ح ← ϕ / س ح س ح س - س # [١٥٤] .

٣- تعتمد على مبدأين أساسيين هما :

أ) مبدأ اللاتماثل الذي نقصى بموجبه الحركات العالية المتماثلة والمتجاورة .

/ ـُ / و / ـِ / أو / ـِ / و / ـــُ /

فُعِل فِعُل

ب) مبدأ اللاتجانس الذي تمنع بمقتضاه تجاور الحركات المتجانسة .

/ ـُ / و / ـُ / أو / ـِ / و / ـِ / [١٥٥]

فُعُل فِعِل

وانطلاقاً من هذه الأسس ، واعتماداً على مبدأ اللاتماثل الذي تقضى بموجبه الحركات العالية المتماثلة والمتجاورة ومبدأ اللاتجانس الذي يمنع بمقتضاه تجاور الحركات المتجانسة حدد السفروشني (١٩٨٧م)

أ- أخطوط الثلاثي :

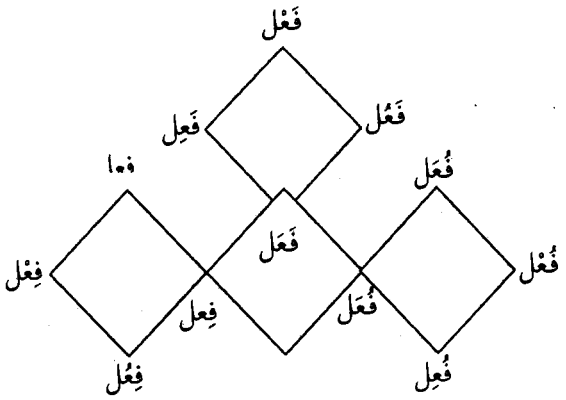

ب- أخطوط الرباعي :

فُعْلُل	فَعْلُل	فِعْلِل	فُعُلّ	فَعُلّ	فِعِلّ
فُعْلَل	فَعْلَل	فِعْلَل	فُعَلّ	فَعَلّ	فِعَلّ
فُعْلِل	فَعْلِل	فِعْلُل	فُعِلّ	فَعِلّ	فِعُلّ

وبناء على هذين الأخطوطين تنحصر صيغ الثلاثي المجرد في اثنتي عشرة صيغة هي:

فَعْل ، فَعُل ، فَعِل ، فَعَل ، فُعُل ، فُعْل ، فُعِل ، فُعَل ، فِعَل ، فِعِل ، فِعْل ، فِعُل

وتنحصر صيغ الرباعي المجرد في ثماني عشرة صيغة هي :

فُعْلُل ، فُعْلَل ، فُعْلِل ، فَعْلُل ، فَعْلَل ، فَعْلِل ، فِعْلِل ، فِعْلَل ، فِعْلُل ، فُعُلّ ، فُعَلّ ، فُعِلّ ، فَعُلّ ، فَعَلّ ، فَعِلّ ، فِعِلّ ، فِعَلّ ، فِعُلّ .

وتزداد في هذه الصيغ زيادات في الأول وفي الحشو وفي الأخير . فالزيادات الخارجية (أي في الأخير) هي (ـــة) و (ي) و (اان) و(ااء) والزيادة في الحشو تكون في الغالب علة[١٥٦]

تطبيقات نظرية انشطار الفتحة:

أبرز الأعمال التي وظفت نظرية السغروشني تطبيق تلميذه عبد العزيز توراني في مصدر الفعل الثلاثي المجرد مطلقاً من التعميمات التالية :

١-إن صيغ مصادر الثلاثي لا تخرج عما يولده أخطوط الثلاثي، وإذا تغير شيء فإنه يتغير بالزيادة فقط.

٢-إن الشكل اللامتغير في المصدر هي الصيغ، وتحديداً اثنتا عشرة صيغة منتظمة في أخطوط الثلاثي، بغض النظر عن الزيادات .وللحصول على جذوع المصادر ، سنأخذ جذرا أو مزيدا ، وندرجه في هذا الأخطوط . وسيمكن هذا الإدراج من توليد كل جذوع المصدر ، والوصول إلى الإمكانات التي يستغلها دون الرجوع إلى الرواية اللغوية .([١٥٧])

الأخطوط

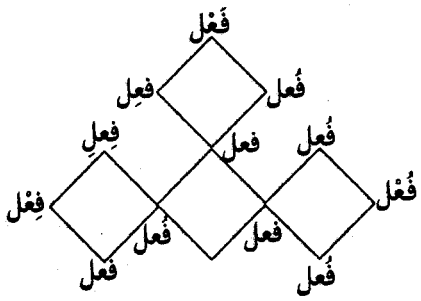

التطبيق

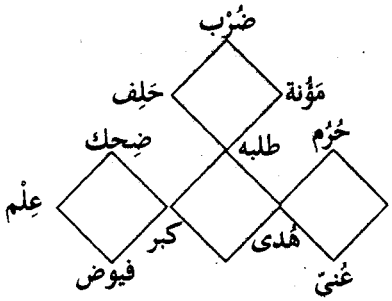

بالنظر إلى الأخطوط وتطبيقه يظهر عدد من الملاحظات هي :

١ – أن المصدر استغل كل الصيغ الممكنة في الثلاثي إذ لا يمكن أن نجد صيغاً أخرى.

٢–أن المصدر أتى على (فُعلِ) و(فِعُل)على الرغم من خرقهما لمبدأ اللاتجانس ، وعلي (فُعُل)و(فِعِل) على الرغم من خرقهما لمبدأ اللاتماثل ووصف الصيغ التي فيها تجانس بأنها قليلة وخاصة بالمعتل والصيغ التي فيها تماثل بأنها نادرة جدًا .

٣– تلحق صيغ المصدر زيادات يلاحظ أن هناك تفاوتاً في استغلالها . فالصيغ الحدية (فَعْل) و وَ(فُعْل) و (فِعْل) لا يمكن أن تزاد قبل العين ، خوفاً من التقاء الساكنين المحظور كما أنها لا تزاد بعد العين للسبب نفسه ويبقى الإمكان الوحيد هو الزيادة الخارجية التي لا تخرج عن اللواحق التالية: (ـه) ، (اا) ، (اان) ، (اا ء) وقد استغل المصدر أكثر هاته اللواحق(١٥٨).

٤–يمكن توسيع الصيغ الجيدة البنآء داخل الأخطوط على الشكل الآتي : ف (علة) ع (علة) ل (زيادة خارجية) وبهذه الطريقة ، وبتطبيق بعض القواعد الصواتية ،

نحصل على كل صيغ الجدوى المزيدة ، بل سنولد صوراً غير موجودة في الجدول ، لكنها تبقى خانات فارغة ، أو تكون مستغلة في أبواب أخرى(١٥٩).

نتائج تطبيقات نظرية انشطار الفتحة:

١-تمكن نظرية انشطار الفتحة من التنبؤ بالصيغ القياسية عند النحاة ، فالمصادر القياسية تنقسم من حيث صورتها ، إلى مصادر مجردة ، وهي فَعْل ، وفَعَل ، وإلى مصادر مزيدة ، وهي: فَعَن وفَعَالة وفُعول (ـة) وفُعال ، وفِعَال وفعيل، وفُعْلة وفَعْلة وفِعْلَة. وبالنسبة لـ (فَعَل) يأتي مصدرها على (فَعْل) ، وبالنسبة لـ فُعُول مصدر (فَعَل) اللازمة.

٢-وتمكن أيضاً من تفسير إمكانات مصدر (فَعُل) أي لماذا يكون مصدرها على فعالة وفُعوله لا على صيغ أخرى. فالمنتظر في (فَعُل) أن تعود إلى منطلقها (فَعَل)، أو تقلص حركتها فتصير فَعْلا، نحو ضعف ضعفًا وبؤس بأسًا.

خاتمة البحث

وبعد فقد سعى البحث إلى تقديم صورة مكتملة تحدد ملامح التجديد في الدرس الصرفي المعاصر وفق منهج مستقيم موليا وجهته إلى اتجاهات التجديد في الفكر الصرفي متجاوزا محاولات التيسير التي صاحبت الدرس الصرفي في النصف الأول من القرن الماضي إذ اقتصرت على اختصار وحذف لبعض القواعد أو إضافة بعض الأمثلة و الشروح والتعليقات .

ولقد حرص على تتبع محاولات التجديد للفكر الصرفي في الوطن العربي ، وتبين له أن التجديد يمكن حصره في الاتجاهات الآتية :

١-اتجاه تجديدي في تقسيم الكلم العربي صاحب سيطرة المنهج الوصفي في دراسات المحدثين ، وتوجيه الانتقادات المتوالية للتقسيم الثلاثي عند علماء العربية .

وعد البحث التقسيم السباعي عند تمام حسان هو النموذج الأمثل الذي يمثل هذا الاتجاه لوضوح الأسس التى استند عليها ، وسلامة تطبيقها على أقسام الكلام العربي .

٢-اتجاه تجديدي يقوم على توظيف نتائج علم الأصوات في تحليل البنية العربية على المستوى الصرفي ، وقد ظهر واضحا في سبعينات القرن الماضي في دراسات الطيب البكوش ، وعبد الصبور شاهين .

وقد اتخذ البحث المنهج الصوتي في تحليل البنية العربية عند عبد الصبور شاهين نموذجا لهذا الاتجاه وضح الأسس التي قام عليها ، ونماذج من تطبيقاته في الصرف العربي ، وحدد جملة من النتائج التي توصل إليها .

٣-اتجاه تجديدي يقوم على الإفادة من النظريات الحديثة في الدرس اللساني الغربي ، وتوظيفها في دراسة البنية العربية ، مراعيا المعالجة العلمية للغة فوق أي اعتبار ويمثل هذا الاتجاه نظريات بناء الكلمة عند اللسانيين في المغرب العربي كما في كتابات عبد القادر الفاسي الفهري ، وإدريس السغروشني .

ومن خلال تتبع هذه الاتجاهات وضح للبحث النتائج الآتية :

- أن محاولات التجديد تبدأ بتوجيه الانتقادات للنظرية الصرفية في التراث العربي ، وكشف جوانب النقص فيها حسب فهمهم لها .
- أن توجيه المحدثين النقد للدرس الصرفي العربي لا تقلل من الجهد الذي بذله علماء العربية ، وأن النموذج الفريد الذي قدمه العلماء العرب في دراسة الكلمة لا يزال يستحوذ على إعجاب اللغويين في مختلف بلدان العالم .
- يبدو تأثر المحدثين واضحًا بالنظريات اللغوية في الدراسات الغربية الحديثة بعد اتصالهم بها في النصف الثاني من القرن الماضي ، بداية بالمنهج الوصفي الذي تأثر به تمام حسان ومرورًا بالدرس الصوتي كما هو واضح عند كمال بشر ، وعبد

الصبور شاهين ، وختامًا بالنظريات اللسانية عند الفاسي الفهري ،وغيره من اللسانيين العرب .

- رفض المحدثون التقسيم الثلاثي عند علماء العربية وحاولوا تقديم تقسيمات عدة في أقسام الكلام العربي ، إلا أن التقسيم الثلاثي انطلقت منه معظم الدراسات الحديثة على اختلاف توجهاتها وتشعبها .
- حاول بعض المحدثين التجديد في الدرس الصرفي من خلال توظيف معطيات علم الأصوات في تحليل البنية العربية فرفضوا عددا من القواعد الصرفية في الدرس التراثي كالأصل الافتراضي للبنية المتغيرة بالإعلال والإبدال واعتبار الألف والواو والياء صوامت وفرقوا بين الواو والياء المدية وبين الواو والياء غير المدية التي تتشكل بفعل مصوتين قصيرين نحو (يَوم ، بَيت) . وأبرزوا دور المقطع الصوتي في معالجة العديد من القضايا الصرفية الصوتية .
- إن نظريات التجديد في دراسة البنية العربية وفق المعالجة العلمية التجريدية في المغرب العربي قد بعدت عن روح اللغة التي تكمن في الاستعمال ، وإن كانت من جانب آخر تتسم بالدقة العلمية والموضوعية .

الهوامش

([1]) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١ للرضي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين , دار الكتب العلمية ١٩٨٢ م .

([2]) المنصف في التصريف لابن جني , ٣٤ تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ١٩٩٩م

([3]) المنصف في التصريف.٣٤

([4]) الممتع لابن عصفور ١/٢٩-٣٠ تحقيق فخر الدين قباوه مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦ م .

([5]) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥.عالم الكتب القاهرة ١٩٩٨ م .

([6]) أبو حيان ، المبدع ، (٤٥).

([7]) محمد سعيد الغامدي. الدرس الصرفي المعاصر : طبيعته وإشكالاته ، ٢.

([8]) محمد عبد العزيز عبد الدايم. نظرية الصرف العربي المفهوم والمنهج ، ١٦.

([9]) نشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، سنة ١٤٢١-١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٠-٢٠٠١ م الحولية الحادية والعشرون.

([10]) طبعة دار السلام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

([11]) ينظر نظرية الصرف العربي ، دراسة في المفهوم والمنهج ص ١١.

([12]) محمد عبد العزيز عبد الله ، نظرية الصرف العربي ، ص ٣٧.

([13]) شرح ابن عقيل ، جـ١.

([14]) محمد عبد العزيز عبد الدايم ، (٣٩).

([15]) ابن السراج : الأصول في النحو جـ٢/٤٠٧ ، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ١٩٩٩م

([16]) محمد عبد الدايم ، ٤٧.

([17]) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جـ٢/٤، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله ، القاهرة ، دار التراث ، ط٣،

([18]) محمد عبد الدايم ، نظرية الصرف العربي ، ٤٩-٥٠.

([19]) سمر حجازي ، المناهج المعاصرة لدارسة الأدب ط(١) دار الكتاب الجامعي ، الكويت ، ١٩٩٦م.

([20]) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط جـ٢ ، القاهرة ، مادة نهج ص ٩٥٧.

([21]) ابن منظور : لسان العرب ، مادة نهج.

(22) عبد الرحمن بودرع : الأساس المعرفي للغويات العربية ط(١) منشورات نادي الكتاب بكلية الآداب بتطوان ، المغرب ، ٢٠٠٠ م، ص ٨٨.

(23) مجمع اللغة العربية ، المعجم الفلسفي ، ١٩٥ ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ١٩٧٩ م.

(24) مجدي وهبه ، معجم المصطلحات الأدبية ٣١٨ ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٤ م.

(25) موريس أنجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ٩٨ .

(26) المرجع السابق.

(27) منها دراسة نسرين العلواني : البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة ، رسالة دكتوراه في كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ م.

(28) منها الدراسة السابقة لنسرين العلواني .

(29) تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) .

(30) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٧.

(31) الطيب البكوش التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ٢ تونس ، الشركة العربية التونسية ، ١٩٧٢م،

(32) عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، ٢١٦.

(33) أحمد عبد العظيم عبد الغني ، (دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية)

(34) يوسف خليفة الدناع ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٨١ م.

(35) محمد التاقي ، التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية ، ضمن قضايا في اللسانيات العربية ، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (ط١) ، ١٩٩١ م، ص ١٢٧-١٤٤.

(36) عبدا لقادر الفاسي الفهري ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة.

(37) إدريس السغروشني : ١٩٩٣، الزيادة ونظرية الشطار الفتحة ، محاضرات السلك الثالث ، كلية الآداب ، الرباط.

(38) عبد الرزاق تورابي ، مصدر الثلاثي في اللغة العربية ، دراسة صرفية. أبحاث لسانية المجلد (١)، العدد٢، نوفمبر ، ص ١-٣١.

(39) الكتاب ١٢/١.

([40]) جاء ذلك على لسان سيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والرماني ، وابن فارس ، والبطليوسي ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وابن هشام ، وابن الصائغ ، والسيوطي ، وغيرهم.
ينظر : الكشاف ١٢/١ ، المقتضب ١٤١/١ ، الأصول في النحو ٢٠١/١ ، المنصف ٣/١ ، الإيضاح في علل النحو٤١.

([41]) المقتضب١٤١/١.

([42]) الإيضاح في علل النحو ٤١.

([43]) ورد ذلك عن أبي جعفر أحمد بن صابر في الأشباه والنظائر ، ٢٣/٣ ، وحاشية الصبان ٢/١.

([44]) فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ٢٧.

([45]) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ٢٣٨-٢٤٠.

([46]) ينظر : د. أحمد محمد قدور ، مبادىء اللسانيات ١٥٨.

([47]) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ٢٣٨.

([48]) د. مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ٤٥-٤٦. ويقصد بذلك الكنايات حيث جعلها قسمًا رابعًا ويعني بها الضمائر ، الإشارة ، الموصول بجملة ، المستفهم به ، كلمات الشرط. انظر النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٧-٦٢.

([49]) فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ٢٠.

([50]) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ١٩٦.

([51]) من أسرار اللغة ، ٢٤٠.

([52]) المرجع السابق ، ٢٤٠-٢٥٠.

([53]) المرجع السابق ، ٢٣٩.

([54]) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلام الإعرابية. ٧٢

([55]) في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، ٤٥-٤٦.

([56]) بحث قضية النحو والنحاة ، ص ٩-١١ ، المجلة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ع ١٥٨ ، ١٩٧٠ م.

([57]) مناهج البحث في اللغة ٢٠٣.

([58]) المرجع السابق ، ١٩٥-٢٠٣.

([59]) اللغة العربية معناها ومبناها ، ٩٠.

(60) هناك عدد من التقسيمات للكلام العربي ، وإضافة إلى ما ذكر منها تقسيم ساطع الحصري الكلام إلى ستة أقسام : الاسم ، الصفة ، الضمير ، الفعل ، واسم الفعل ، والحرف ، وتقسيم محمد حماسة عبدا للطيف : الاسم والفعل والصفة والضمير ، والخالقة والأداة ، وممن ارتضى تقسيم د. تمام حسان تلميذه فاضل الساقي الذي رأى أن هذا التقسيم مطابق لما استخلصه من أراء الأقدمين .(أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٠٦-١٢٨ ومنها تقسم المقولات عند اللسانيين العرب (الفاسي الفهري في البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ,٢٢) و(محمد الأوراغي في بحث المعالجة العلمية لقواعد اللغة العربية ١١-١٥ وكتابه اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية ٨٤).

(61) اللغة العربية معناها ومبناها ، ٨٢.

(62) المرجع السابق : ٨٨.

(63) المرجع السابق : ٨٧.

(64) اللغة العربية ، معناها ، ومبناها : ٩٠.

(65) اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٩.

(66) شرح المفصل ٢٥٠/١ تحقيق أ حمد السيد سيد أحمد المكتبة التوفيقية

(67) شرح المفصل ٤٩٦/١

(68) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤٢/٢ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية

(69) اللغة العربية معناها ، ومبناها ، ١٠٢.

(70) السابق ١٠٣.

(71) ينظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٠٣.

(72) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ١١١.

(73) فاضل الساقي : أقسام الكلام العربي ، ١١٤.

(74) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢١.

(75) المرجع السابق ، ١٢١.

(76) تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ، ومبناها ، ١٢١.

(77) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ١١٣.

(78) المرجع السابق ، ١١٣-١١٥.

([79]) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١١٨.

([80]) ينظر ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٢/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٣١/١ حاشية الصبان ١٥٤/١.

([81]) ينظر مغني اللبيب ٤٣/٢ ، همع الهوامع ١٣/١.

([82]) ينظر شعبان صلاح الجملة الوصفية في النحو العربي ، ١٥٥-١٦٢.

([83]) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٣.

([84]) ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٥) ط/١٢٦.

([85]) ينظر أسرار العربية ٩٦، ٩٧ ، وهمع الهوامع ٨٤/٢.

([86]) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعربية في الجملة بين القديم والحديث ، ٧٥.

([87]) محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ٧٧.

([88]) فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، ١٢٧.

([89]) محمد الأوراغي : بحث المعالجة العلمية لقواعد اللغة العربية , ٧

([90]) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٦.

([91]) محمد الأوراغي : بحث المعالجة العلمية لقواعد العربية , ٧

([92]) الطيب البكوش : التصريف العربي من خلال علم الأصوات ٢٤ تونس ط ٣.

([93]) عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي في البنية العربي ١٠.

([94]) إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ٣٩.

([95]) تمام حسان : اللغة العربي ، معناها ومبناها ١٤٥.

([96]) كمال بشر ، علم اللغة العام ، قسم الصرف ، ١٨٤.

([97]) المرجع السابق ، ص ١٨٥.

([98]) تمام حسان : مقالات في اللغة والأدب في بحث مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ، ٣٥٣.

([99]) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٠.

([100]) ينظر على سبيل المثال ابن جني في كتابه سر صناعة الاعراب.

([101]) في كتاب (التصريف العربي من خلال علم الأصوات) . ومنها أيضا دراسة عبد القادر عبد الجليل في كتاب (علم الصرف الصوتي) ١٩٩٨ دار أزمنة عمان , ودراسة ديزيره سقال في (الصرف وعلم الأصوات)

([102]) صالح القرمادي : في مقدمة له على كتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات ١٠.

([103]) ينظر : الطيب البكوش : التصريف العربي ، من خلال علم الأصوات ١٣.

([104]) ينظر : الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات ١٥٣ .

([105]) المرجع السابق ، ٦١.

([106]) السابق ، ٦٢.

([107]) السابق ، ١٨١.

([108]) عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي ، ١٧.

([109]) عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي ، ١٥.

([110]) السابق ١٦.

([111]) السابق ٤٠.

([112]) عبد الصبور شاهين ٤٨.

([113]) ينظر شرح الشافية ١/١٨-١٩.

([114]) علاء السنجري وأصيل كاظم : في أسس المنهج الصوتي ٥.

([115]) الطيب البكوش : التصريف العربي من خلال علم الأصوت .

([116]) نقلا عن ديزيره سقال : الصرف وعلم الأصوات ٧.

([117]) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٩٥ دار الكتب العلمية .

([118]) عبد الصبور شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية ، ٢٥، ٨٢ ، ٨٥.

([119]) في أسس المنهج الصوتي ٣.

([120]) المنهج الصوتي ٨٣.

([121]) السابق : ٨٣.

([122]) علاء السنجري ، أصيل كاظم ، في أسس المنهج الصوتي ١٤.

([123]) المنهج الصوتي ، ٨٤.

([124]) المنهج الصوتي ، ص ٩٨.

([125]) السابق ٩٨.

([126]) السابق ٩٩.

([127]) المنهج الصوتي ١٠١.

([128]) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢/٣٦٣.

([129]) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ٣٢٧.

([130]) عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية ٨٨.

([131]) عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي ١٧٧.

([132]) المنهج الصوتي للبنية العربية ٤٠ .

([133]) المنهج الصوتي ٥١.

([134]) المنهج الصوتي ٥٢.

([135]) السابق ٥٧.

([136]) ينظر المنهج الصوتي ٤٢ ، ٢ .

([137]) المنهج الصوتي ١٧٧.

([138]) المنهج الصوتي ١٨-١٩.

([139]) المنهج الصوفي ٨٨.

([140]) نقد د. سعد مصلوح كتاب المنهج الصوتي للبينة العربية وذكر بان عليه من الملاحظات من الكثرة كماً ، ومن النوع كيفاً بحيث يصعب أن يأتي عليها جميعاً لذا أشار إليها في أربع مجموعات:

١-الخلط بين المادة والتقعيد لها.

٢-الخلط في تقديمه المعطيات الصوتية الحديثة.

٣-نقد الأساس الذي قام عليه المنهج الصوتي.

٤-نقد بعض معالجاته لمشكلات الصرف العربي وفق منهجه الصوتي (ينظر دراسات نقدية في اللسانيات المعاصرة ٢٠٨-٢٣٥).

([141]) عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي ٢٠٠.

([142]) السابق ٤٨.

([143]) د. سعد مصلوح : دراسات نقدية في اللسانيات المعاصرة ٢.

([144]) المنهج الصوتي ٣٠.

([145]) المنهج الصوتي ٣٠.

([146]) المنهج الصوتي ٢٠.

([147]) أبرزها أعمال إيموند (١٩٦٩) Emonds وشومسكي (١٩٧٠) (Chomsky) وجاكندوف (١٩٧٥) Jackendoff وسلكرك (١٩٨١)، Selkirk وبيكر (١٩٩٣) ، ١٩٨٥ Baker ووليامز

williams (١٩٧٨) (١٩٨٠) (١٩٨١) (١٩٨٤) (١٩٨٥) وديشللوا Disciullo (١٩٨١) ووليامز (١٩٨٧). ينظر : بناء الكلمة وتحليلها حسين الزراعي ، ١٨.

([148]) حسين الزراعي بناء الكلمة وتحليلها ١٨ ، وينظر عبد القادر الفاسي الفهري البناء الموازي ٣٧.

([149]) ينظر البناء الموازي ٣٧.

([150]) عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي ٣٨.

([151]) قدم العلامة إدريس السغروشني نظرية انشطار الفتحة في أعماله ١٩٨٧م، ١٩٩١، ١٩٩٣م، . ينظر بناء الكلمة وتحليلها ١١٣.

([152]) نقلاً عن عبد العزيز توراي بحث مصدر الثلاثي في اللغة العربية : دراسة صرفية. ٢ مجلة أبحاث لسانية المجلد (١) العدد (٢) وحسين الزراعي : بناء الكلمة وتحليلها ١١٣.

([153]) ينظر عبد العزيز توراي ، بحث مصدر الثلاثي في اللغة العربية ، دراسة صرفية ، ٢.

([154]) عبد العزيز توراي ، المرجع السابق ، ٣.

([155]) ينظر عبد العزيز توراي. ٣ وحسين الزراعي ١١٥.

([156]) عبد العزيز توراي. ٥٤

157) عبد العزيز توراي ٨

([158]) ينظر عبد العزيز توراي ص ٧-١١.

([159]) المرجع السابق ، ص ١١.

مراجع البحث

- أنيس ، إبراهيم .
من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثامنة سنة ٢٠٠٣م .
الأصوات اللغوية مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٥م .
- بشر، د. كمال .
دراسات في علم اللغة دار غريب القاهرة
- الأنباري ، عبد الرحمن .
الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية القاهرة ١٣٧١هـ
أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- الأوراغي ، محمد .
بحث المعالجة العلمية لقواعد اللغة العربية ضمن كتاب الوسائط اللغوية – ٢ اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، دار الأمان الرباط ٢٠٠٠م .
- البكوش ، الطيب .
التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الشركة العربية التونسية ١٩٧٢م
- بودرع ، عبد الرحمن .
الأساس المعرفي للغويات العربية الطبعة الأولى منشورات نادي الكتاب تطوان المغرب ٢٠٠٠م
- التاقي ،محمد .
التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية ، ضمن قضايا في اللسانيات العربية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء الطبعة الأولى ١٩٩١م

- تورابي ، عبد العزيز .

مصدر الثلاثي في اللغة العربية دراسة صرفية بحث في مجلة أبحاث لسانية المجلد (١) العدد (٢)

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) .

التصريف الملوكي ، دمشق ١٣٩٠م .

المنصف تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩١/١٩٧١م .

- حجازي ، سمر .

المناهج المعاصرة لدراسة الأدب الطبعة الأولى دار الكتاب الجامعي ١٩٩٦م .

- حسان ، د. تمام .

اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٨-هـ /١٩٩٨م

مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٥م

- حماسة ، محمد عبد اللطيف .

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث دار غريب ٢٠٠١م .

- الدناع ، يوسف خليفة .

دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ليبيا منشورات قاريونس ١٩٨١م

- الرضي ، محمد بن الحسن .

شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفاقة دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٥م .

- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق .
الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك دار النفائس ، الطبعة الخامسة ١٩٨٦م .
- الزراعي ، د. حسين .
بناء الكلمة وتحليلها مقاربات في اللسانيات الحاسوبية ، مكتبة دار الآفاق صنعاء ط١ ٢٠٠٧م
- الساقي ، فاضل .
أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .
- ابن السراج
الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٩٩٩م
- سقال ، د. ديزيره .
الصرف وعلم الأصوات دار الثقافة العربية ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- السغروشني إدريس .
مدخل للصواته التوليدية ، دار توبقال ، الدار البيضاء ١٩٨٧م
حول الاشتقاق ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩١م .
الزيادة ونظرية انشطار الفتحة محاضرات السلك الثالث كلية الآداب بجامعة محمد الخامس الرباط ١٩٩٣م
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر .
الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت

- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن
الأشباه والنظائر في النحو تحقيق عبد العال سالم مكرم طبعة دار الرسالة
المزهر في علوم اللغة أنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، علي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر
- شاهين ، عبد الصبور .
القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، دار العلم القاهرة ١٩٦٦م
المنهج الصوتي للبنية العربية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠م
- صلاح ، . شعبان .
الجملة الوصفية في النحو العربي دار غريب ٢٠٠٤م
- الصبان ، محمد علي .
حاشية الصبان على شرح الأشموني دار الفكر
- الفهري عبد القادر الفاسي .
البناء الموازي في بناء الكلمة وبناء الجملة دار توبقال الدار البيضاء ط١ ١٩٨٦
- عبد الدايم ، محمد عبد العزيز .
النظرية اللغوية في التراث العربي ، دار السلام ، القاهرة ط١ ٢٠٠٦م
نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج بحث في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ٢٠٠-٢٠٠١م
- عبد المقصود ، عبد المقصود محمد .
دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، دار الفيصل الثقافية الطبعة الأولى ٢٠٠٦م
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩ هـ) .
الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوه ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- ابن عقيل

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين بد الحميد المكتبة العصرية .

- العلواني ، نسرين

البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة رسالة علمية في كلية الآداب بجامعة بغداد ٢٠٠٣م

- الغامدي ، محمد سعيد .

الدرس الصرفي المعاصر : طبيعته وإشكالاته مجلة التراث العربي بدمشق .

- عون ، حسن .

قضية النحو والنحاة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م .

- مصلوح ، سعد .

دراسات نقدية في اللسانيات المعاصرة عالم الكتب القاهرة ١٩٨٩م

- مجمع اللغة العربية

المعجم الوسيط القاهرة ، إخراج د. إبراهيم أنيس وآخرين الطبعة الثانية

المعجم الفلسفي الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٧٩م

- المخزومي ، مهدي .

في النحو العربي نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤م .